ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الأولى

العدد «الخامس»

الخميس
5 يونيو 2025م

فرق فنية أمريكية تجمع عينات تثبت استخدام أسلحة كيميائية

عبدالمحمود ابو: لا مشروعية دينية أو أخلاقية أو وطنية لحرب 15 أبريل

اجتماع أمريكي سعودي أماراتي مصري لوقف الحرب بالسودان

أخبار 02
موقع على اتفاقية جوبا يعتبر «أجلها قد انتهي»

تقارير 04
فض الاعتصام ... سرديات كاذبة ووقائع تكشف الحقائق!!

مقالات 08
فض الاعتصام وصمة عار لن تنسي
الكباشي أحمد عبدالوهاب

تقارير 10
الكوليرا: الوباء الذي جاء ليكمل مشهد الحرب
محمد الشابك

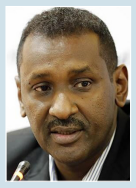

آراء 11
نغوجي واثيونغو.
نبيّ بلا نوبل
إبراهيم برسي

اجتماع واشنطن: لا حسم عسكري للصراع في السودان

واشنطن: (ديسمبر)

عقد نائب وزير الخارجية الأمريكي، كريستوفر لانداو، وكبير مستشاري أفريقيا، مسعد بولس، اجتماعا بشأن النزاع في السودان مساء الثلاثاء أمس الأول مع سفراء المجموعة الرباعية لدى الولايات المتحدة. وشارك في الاجتماع كل من سفير دولة الإمارات، يوسف العتيبة، وسفيرة المملكة العربية السعودية، الأميرة ريما بنت بندر آل سعود، والسفير المصري، معتز زهران. وخلص الاجتماع لعدم إمكانية حسم الصراع الحالي في السودان عسكرياً.

وأكد نائب الوزير لانداو أن الولايات المتحدة لا تعتقد أن الصراع قابل للحل العسكري، وأنه ينبغي للمجموعة الرباعية إقناع الأطراف المتحاربة بوقف الأعمال العدائية والتوصل إلى حل تفاوضي من واقع التأثير الإقليمي للأزمة في السودان، مشدداً في ذات الوقت على التزام الولايات المتحدة بالعمل عن كثب مع اللجنة الرباعية لمعالجة الأزمة.

من جانبه كشف كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشئون العربية والشرق الأوسط والمستشار رفيع المستوي لأفريقيا، مسعد بولس، في تغريدة له على منصة (أكس) بعد هذا الاجتماع أنه هدف لوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وحماية المدنيين.

على صعيد متصل رحبت مجموعات وقيادات سياسية مدنية سودانية باجتماع واشنطن واعتبرته خطوة مهمة لاستعادة الاهتمام الدولي بقضية الحرب بالسودان والوصول لحل ينهي الحرب المستمرة منذ أبريل 2023م وفق الأولويات الثلاثة التي تناولها الاجتماع.

(تفاصيل ص 3).

كلمة العدد

حرب «الانتهاكات»

شهد الاسبوع الماضي توسعا في ارتكاب الانتهاكات من طرفي الحرب، ويزيد من الترويع التوثيق المتعمد لارتكاب هذه الجرائم بشكل يحولها وكأنه أمر عادي ومتصالح معه وفوق ذلك يستحق التوثيق من مرتكبي هذه الانتهاكات.

فالمعارك العسكرية الأخيرة التي دارت في عدد من المناطق بكردفان صاحبتها شبهات تتعلق بقيام قوات تابعة للدعم السريع بتصفية الجرحى داخل الوحدة الطبية وبثتها عبر فيديوهات تم تصويرها من داخل مدينة الخوي. لكن المشهد الأكثر بشاعة فهو المرتبط بدهس أحد المقاتلين بصفوف الجيش بواسطة سيارة دفع رباعي يقودها أحد مقاتلي الدعم السريع.

البقية ص3

هيئة التحرير.

الشيوعي: البرهان لا يمتلك سلطة لتسمية رئيس للوزراء

الخرطوم: (ديسمبر)

اعتبر الحزب الشيوعي السوداني أن قائد الجيش، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، لا يمتلك أي شرعية تخوله تسمية رئيس للوزراء.

وقال المكتب السياسي للشيوعي في بيان اصدره يوم السبت الماضي حول تكوين الحكومة المدنية بأن القائد العام للقوات المسلحة «لا يملك اي شرعية تخوله اتخاذ قرار سيادي بتسمية رئيس للوزراء، فهو ما زال يمثل رأس سلطة انقلابية على حكومة الثورة، وعلى الوثيقة الدستورية التي يحاول الاستناد عليها بعد إجراء التعديلات، فالاستناد عليها لن يسعف سلطة الأمر الواقع التي تفتقر إلى السند الشعبي. بل أصبحت خاضعة لفلول العهد البائد الحالمين بالعودة للسلطة بوأد الثورة وعلى افواه بنادق العسكر».

وأضاف البيان «إن البرهان سوف يكون على رأس هذه السلطة بعد التعديلات الجذرية التي أدخلها على الوثيقة الدستورية ووضعت كل السلطات في يديه».

تفاصيل ص (2)

إدانة دولية لاستهداف قافلة إنسانية بشمال دارفور

عواصم: (ديسمبر)

أصدر تحالف (الألب) الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، المملكة العربية السعودية، الامارات، مصر، الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بياناً مشتركاً يوم امس أدان فيه بشدة الهجوم على قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة في منطقة الكومة بولاية شمال دارفور، فيما لا تزال الانتهاكات المستمرة من قبل طرفي الحرب خلال الأسبوع الماضي في كل من كردفان ومنطقة الصالحة بأمدرمان. ووصف البيان الهجمات على المدنيين بأنها تشكل انتهاكا خطيراً للقانون الدولي الإنساني وأضاف البيان: «مع تدهور الوضع في السودان وبلوغ الاحتياجات الإنسانية مستويات حرجة، يجدد التحالف تأكيده على ضرورة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. ويشمل ذلك الالتزامات بحماية المدنيين، بما في ذلك موظفي الإغاثة. ندعو الأطراف للسماح بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين».

تفاصيل ص (2)

أبو: من الأوفق إيقاف سعير الحرب وجحيمها

القاهرة: (ديسمبر)

قال الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار، مولانا عبدالمحمود أبو، أن حرب 15 ابريل بالسودان تفتقد لأي مشروعية دينية ووطنية، وأخلاقية.

واوضح ابو في حوار ينشر الجزء الأول منه في الصفحة التاسعة من هذا العدد أن هذه الحرب أطلق عليها قادتها «العبثية»، مضيفاً أنهم لو استحضروا المآلات المترتبة على إشعالها لما أقبلوا عليها، مبيناً أن السودان لن يكسب منها خيراً وبالنظر لحجم الموت والتشرد والنزوح، الدمار والخراب، فمن الأوفق إيقاف سعيرها وجحيمها. وأضاف: «هذه الحرب أظهرت عنف ووحشية لم يكن يتوقعها أحد، ومارس المتقاتلين فيها بشاعة، لن يتعافى السودان منها بسهولة، ومنذ يومها الأول نادينا بإيقافها حتى لا يحدث كل ما حدث».

(تفاصيل ص 9).

مصادر لـ(ديسمبر): عينات من التربة والمياه كشفت آثاراً لاستخدام أسلحة كيميائية

عواصم: (خاص ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة لـ(ديسمبر) عن قيام الأجهزة الأمريكية بإجراء تحركات واسعة منذ تلقيها المعلومات الأولية بخصوص استخدام الجيش السوداني لأسلحة كيميائية منذ منتصف العام الماضي.

وطبقاً لذات المصادر، فإن الإدارة الأمريكية بعدما تأكدت من جدية تلك الاتهامات قامت بإرسال فرق متخصصة إلي مناطق مختلفة من السودان، وتمكنت تلك الفرق من الحصول على عينات من التربة والماء بجانب استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد عبر الطيران المسير وصور الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل التي كشفت عن وجود آثار مترتبة على استخدام أسلحة كيميائية.

وفي سياق متصل، عززت مصادر محلية استطلعتها (ديسمبر) تلك المعلومات بإشارتهم لملاحظات السكان بعد تعرضهم لغارات جوية لحدوث متغيرات غير معتادة على الإنسان والحيوان لم تقتصر على الذين لقوا حتفهم وإنما الموجودين على قيد الحياة، مشيرين في ذات الوقت لبداية تواصل بمع أبناء تلك المناطق الموجودين بالخارج والذين تواصلوا بدورهم مع جهات دولية أخرى كان من بينهم الامريكيين الذين وصلوا تلك المناطق من الأبواب الخلفية بعيداً عن أعين سلطة بورتسودان، وقاموا بأخذ العينات وإجراء التحليلات عليها والتي أكدت استخدام أسلحة كيميائية من قبل الجيش ضد تلك المناطق.

(تغطية شاملة صفحتي 6 و7).

قيادي بحزب الأمة: لدينا ثلاثة خيام بالاعتصام لم تُسحب اي منها قبل الفض

الخرطوم: (ديسمبر)

كشف القيادي بحزب الامة القومي عروة الصادق عن وجود ثلاثة خيام لحزب الأمة وهيئة شؤون الأنصار بساحة الاعتصام بميدان القيادة العامة ولم يتم سحب اي منها قبل فض الاعتصام.

وقال الصادق في تصريح لـ(ديسمبر) أن الخيام الثلاث الموزعة أمام البرية –وهي التي قيل إنها سحبت قبل الفض- وكلية الأشعة وخلف المفوضية ظلت في ذات أماكنها حتى بداية عملية فض الاعتصام. واضاف: «يوجد فيديو خلال عملية فض الاعتصام يوثق ويؤكد وجود الخيمة الموجودة امام البرية التي زُعم أنها فككت قبل فض الاعتصام».

واعتبر ما تم تداوله عن تفكيك خيام الحزب هو جزء من حملة تضليل سياسية تهدف للنيل من حزب الأمة القومي وكيان الأنصار»، وأردف: «نحن لم نكن فقط جزءًا من الاعتصام، بل كنا من الداعمين له ماديًا وتنظيميًا وروحيًا، والخيمة كانت رمزا لذلك الالتزام. الإشاعة بفكها محض افتراء، وتروج لها جهات سعت منذ البداية لتشويه مواقفنا الوطنية واغتيال رمزية الإمام الراحل الصادق المهدي».

(تفاصيل ص 4).

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
5 يونيو 2025م
أخبار
www.december.com

الشيوعي: البرهان لا يملك سلطة تسمية رئيس للوزراء

الخرطوم: (ديسمبر)

اعتبر الحزب الشيوعي السوداني أن قائد الجيش، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، لا يمتلك أي شرعية تخوله تسمية رئيس للوزراء.

وقال المكتب السياسي للشيوعي في بيان اصدره يوم السبت الماضي حول تكوين الحكومة المدنية بأن القائد العام للقوات المسلحة «لا يملك اي شرعية تخوله اتخاذ قرار سيادي بتسمية رئيس للوزراء، فهو ما زال يمثل رأس سلطة انقلابية على حكومة الثورة، وعلى الوثيقة الدستورية التي يحاول الاستناد عليها بعد إجراء التعديلات، فالاستناد عليها لن يسعف سلطة الأمر الواقع التي تفتقر إلى السند الشعبي. بل أصبحت خاضعة لفلول العهد البائد الحالمين بالعودة للسلطة بوأد الثورة وعلى افواه بنادق العسكر».

محمد مختار الخطيب السكرتير السياسي للحزب الشيوعي

واشار إلى أن الحكومة المدنية المتوقع تكوينها هي حكومة مشروع دولة الهبوط الناعم الذي تم صياغته خصيصاً للسودان والاسير لدى القوى الامبريالية وحلفائها الإقليميين والمحليين مبيناً أن ملامح هذه الحكومة «المسماة مدنية قد بانت الان ولا نشك أنها سوف تكون وسيلة لتكريس سلطة العسكر الذين درجوا على اختيار رئيس ومجلس وزراء يستطيعون فرض شروطهم عليه عبر اللجنة الأمنية أو بالتغول على سلطاته تماما كما حدث في حكومتي الانتقال وحتى يتم هدر تجربة الحكم المدني وافراغ محتواها».

وأضاف البيان «إن البرهان سوف يكون على رأس هذه السلطة بعد التعديلات الجذرية التي أدخلها على الوثيقة الدستورية ووضعت كل السلطات في يديه»، وأن هذه الحكومة المدنية ستسير في على طريق ونهج النيوليبرالية، بتحرير الاقتصاد وتصفية ما تبقى من مرافق القطاع العام وتسليم مفاتيح الاقتصاد للرأسمالية الطفيلية المحلية وحلفائها الإقليميين والدوليين لنهب موارد البلاد والسير في طريق التبعية والتفريط في السيادة الوطنية.

تصاعد احتجاجات سكان وادي حلفا بسبب قطوعات الكهرباء

وادي حلفا: ديسمبر

تواصلت الاحتجاجات الشعبية بمدينة وادي حلفا بالولاية الشمالية على خلفية رفض مواطني المدينة إدخال المدينة ضمن برامج قطوعات الكهرباء.

وقال المواطنون المحتجون والرافضون للقرار بأن إدخال مدينتهم ضمن برمجة قطوعات الكهرباء هو استمرار للظلم التاريخي الواقع عليهم منذ إغراق المدينة القديمة، معتبرين أن الكهرباء التي تمر بأراضيهم من الأراضي المصرية «ليست منحة، بل حق دُفع ثمنه بأرواح، وتاريخ، وأرض لم تُعوض.. ولذلك نرفض هذا القرار رفضاً وسنواجهه بكل الوسائل السلمية المشروعة».

وتفجرت الأزمة على خلفية إمداد جمهورية مصر العربية لمناطق الولاية بالشمالية بالتيار الكهربائي لسد الفجوة الناتجة عن خروج مناطق واسعة من الولاية الشمالية من الامداد الكهربائي عقب استهداف مولدات سد مروي. حيث تسبب الشح والنقص في الكهرباء لإصدار الهيئة القومية للكهرباء قراراً بإعادة توزيع الكهرباء دون التشاور مع سكان حلفا القديمة بتحديد ساعات معينة من اليوم لإمداد المدينة بالكهرباء وهو الأمر الذي رفضه سكان المدينة.

جانب من احتجاجات مواطني وداي حلفا

جبريل يتمسك بـ«المالية» وموقع على اتفاقية جوبا يعتبر «أجلها قد انتهي»

عواصم: (ديسمبر)

أبدت حركة العدل والمساواة التي يتزعمها جبريل إبراهيم اعتراضها على القرار الصادر من رئيس وزراء سلطة بورتسودان، كامل إدريس، بحل الحكومة ووصفت هذا الإجراء بالغير دستوري. وتمسكت الحركة بمواقعها في التشكيل الوزاري وبقاء رئيسها وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني، في وقت اعتبر فيه رئيس وفد التفاوض لمسار شرق السودان الموقع على اتفاق جوبا للسلام أن أجلها الزمني قد انتهي.

وقال المسؤول السياسي لحركة العدل والمساواة، معتصم صالح، والناطق الرسمي باسمها، دكتور محمد زكريا، في مقابلتين تلفزيونيتين منفصلتين يوم الاثنين الماضي أن الحركة ترفض قرار حل الحكومة وتعتبره مخالفاً لنصوص اتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر 2020م، بجانب تمسكها بحصتها ومواقعها الوزارية في الحكومة الاتحادية وممثليها حيث يشغل رئيسها جبريل ابراهيم وزارة المالية والاقتصاد الوطني والقيادي بالحركة أحمد ادم بخيت وزارة الرعاية الاجتماعية،من جهته، أصدر رئيس وفد التفاوض لمسار شرق السودان، اسامة سعيد، بياناً أوضح فيه أن اجل اتفاق سلام جوبا وفق المدة المحددة في الاتفاق قد انتهي في 3 يناير 2024م حيث تنص المادة 8 (3) من الاتفاق على احتفاظ أطرافها بمواقعها الممنوحة لها بموجب الاتفاق لنهاية الفترة الانتقالية. وأضاف: "أي استحقاق ناله طرف بموجب هذا الاتفاق انتهي أجله قانونياً وأخلاقياً بنهاية الفترة الانتقالية... والاتفاق لم يمنح أي طرف حقاً حصرياً أو دائماً في المناصب، بل اعتبر تلك المواقع استحقاقا جماعياً بين الموقعين تدار بروح الشراكة لا الاستحواذ»، معتبراً التمسك بالمواقع بعد انتهاء الأجل تجاهل لجوهر الاتفاق وتصرف لا ينسجم مع أخلاق الثورة ولا روح الاتفاق. وأردف أسامة سعيد: «وبناءً على ما سبق، فإنني أعتبر أن أي استمرار في شغل تلك المواقع بعد هذا التاريخ لا يمثلني، ولا يمت للاتفاق بصلة، وهو اغتصاب لحقٍ زمني وانحرافٌ عن تعهدٍ وطني».

استمرار انتهاكات طرفي الحرب بكردفان وصالحة

تحالف (الألب) يدين استهداف قافلة إنسانية بالكومة بشمال درافور

عواصم: (ديسمبر)

أصدر تحالف (الألب) الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، المملكة العربية السعودية، الامارات، مصر، الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، بياناً مشتركاً يوم أمس أدان فيه بشدة الهجوم على قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة في منطقة الكومة بولاية شمال دارفور، في ما لا تزال الانتهاكات المستمرة من قبل طرفي الحرب خلال الأسبوع الماضي في كل من كردفان ومنطقة الصالحة بأمدرمان.

واعتبر البيان أن الهجمات على المدنيين تشكل انتهاكا خطيراً للقانون الدولي الإنساني. وأضاف البيان: "مع تدهور الوضع في السودان وبلوغ الاحتياجات الإنسانية مستويات حرجة، يجدد التحالف تأكيده على ضرورة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. ويشمل ذلك الالتزامات بحماية المدنيين، بما في ذلك موظفي الإغاثة. ندعو الأطراف للسماح بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين».

وتباري طرفا الحرب في إدانة استهداف قافلة شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمية بمنطقة الكومة بولاية شمال دارفور يوم الاثنين 2 يونيو الجاري، والذي أدي لاستشهاد 5 من الموظفين والسائقين وتدمير (9) شاحنات حسب ما جاء في بيان للوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية (سارهو)، التابعة لقوات الدعم السريع، حيث حملت طيران الجيش مسؤولية هذا الهجوم. وبدروه أصدر الناطق الرسمي باسم «سلطة بورتسودان» بياناً أدان فيه الحادث وحمل المسؤولية لقوات الدعم السريع معلناً استعدادهم العمل مع الجهات الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية.

عربة تحمل مساعدات الامم المتحدة محترقة بعد تعرضها للقصف بالكومة بولاية شمال دارفور يوم الاثنين الماضي

من جانبه أعتبر الناطق الرسمي باسم التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، دكتور بكري الجاك، في بيان أصدره وأطلعت عليه (ديسمبر) أن استهداف المساعدات الإنسانية يُعد جريمة مكتملة الأركان، ويعكس بوضوح مدى استخفاف أطراف الحرب بحياة المدنيين ومعاناتهم، واستهتارهم بالقانون الدولي الإنساني، مطالباً بتكوين لجنة لإجراء تحقيق مستقل وشفاف في هذه الجريمة، وضمان محاسبة المسؤولين عنها، مشدداً على ضرورة وقف الحرب ورفع الحصار عن المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

على صعيد متصل، تواصلت الانتهاكات المرتكبة من طرفي الحرب. إذ أظهرت فيديوهات بثت بعد معارك الخوي قيام أحد منسوبي الدعم السريع على متن سيارة دفع رباعي بدهس أحد المقاتلين ضمن صفوف الجيش بشكل متعمد بالرغم من كونه غير مسلح ويشير الفيديو إلى أن هذه الجريمة ارتكبت بعد انتهاء المعركة. فيما اظهرت مقاطع فيديو من مبني يستخدم لعلاج المصابين قتلي داخل المبني بما في ذلك جرحي الأمر الذي يرجح قتلهم وتصفيتهم خارج ميدان المعركة.

ورغم إعلان الدعم السريع في بيان اصدره لاحقاً إدانته لحادث الدهس وشروعه في اتخاذ إجراءات ضد مرتكبه، إلا أنه لم ترد اي معلومات إضافية حول الاجراءات التي تم اتخاذها.

وشهدت منطقة الصالحة بأمدرمان التي استعاد الجيش سيطرته عليها بث فيديو لمقاتلين يتبعون لما يعرف بقوات العمل الخاص يصورون جثامين لأربعة أشخاص ملطخة بالدماء أعلن المتحدثين في الفيديو بشكل علني تصفيتهم، فيما كان أحدهم يدخن سيجارة شكك مشاهدون للفيديو بأنها نوع من أنواع المخدرات (البنقو)، دون وجود تأكيدات إذا ما كانت عادية أم سيجارة مخدرة.

ترحيب سوداني بلقاء الخارجية الأمريكية وسفراء «الرباعية» في واشنطن

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت عدة جهات سياسية سودانية ترحيبها باللقاء الذي عقد بمقر الخارجية الأمريكية مساء أمس الأول الثلاثاء والذي جمع كل من نائب وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر أورلاندو، وكبير مستشاري أفريقيا، مسعد بولس، وثلاثة من سفراء المجموعة الرباعية بالعاصمة الأمريكية ممثلين في سفراء المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

ورحب الناطق الرسمي باسم التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة(صمود)، جعفر حسن، في بيان اصدره يوم أمس وأطلعت عليه (ديسمبر) بالاجتماع، معتبراً تركيزه على وقف إطلاق النار، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين «يمثل خطوة جادة ومحل ترحيب»، وأضاف: «ومع ذلك، فإنها تظل خطوة أولى، تحتاج إلى جهود أكبر وتنسيق أوسع من جميع الأطراف الفاعلة، إقليميًا ودوليًا».

واعتبر الناطق الرسمي باسم «صمود» أن إنهاء الحرب لا يمكن أن يتم دون ممارسة ضغوط متصاعدة على الأطراف المتحاربة، بما يُعجل بالوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار، يفتح مساراً سياسياً يُفضي إلى سلام دائم ومستند إلى تطلعات السودانيين في الأمن والعيش الكريم ونظام حكم مدني ديمقراطي.

من جانبه، أعلن رئيس المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي، بابكر فيصل، في تصريح اصدره يوم أمس أطلعت عليه (ديسمبر) عن دعمهم لمخرجات الاجتماع وما خلص إليه بعدم وجود حل عسكري للحرب وترتيبه لأولويات وقف الحرب بصورة صحيحة بالوصول لاتفاق وقف إطلاق للنار وإيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. وأضاف: "نتمنى أن تعقب هذا الاجتماع خطوات عملية ترتبط بسقوف زمنية محددة من أجل عودة الأطراف المتحاربة لطاولة المفاوضات في أقرب فرصة».

ورحب رئيس حزب الأمة، مبارك الفاضل المهدي، باللقاء وأعرب عن أمله في تصريح صحفي أصدره يوم أمس بأن يفضي الاجتماع لنتائج إيجابية تسهم في العودة إلي المسار التفاوضي عبر تطوير اتفاق المنامة ومنبر جدة، اللذين يُعدّان المبادرتين الأكثر تأهيلاً وتأثيراً لوقف الحرب، لكونهما يعالجان قضايا جوهرية تخص المدنيين، ويتميزان بالجدية في التعاطي مع الأزمة السودانية. ومضى الفاضل قائلا إن إنهاء الحرب يتطلب حوار جاد مع المجتمعين الدولي والإقليمي يهدف لتصفية قوات الدعم السريع وسحب

مقر وزارة الخارجية

أسلحتها ودمج الشباب الذين تم التغرير بهم في المؤسسة العسكرية وتنفيذ بنود اتفاق المنامة الذي نص على دمج الدعم السريع والحركات المسلحة في جيش وطني مهني وابعاد الجيش من السياسة والاقتصاد وإعادة الحكم للمدنيين وتصفية دولة الانقاذ وتسليم المطلوبين من قادة النظام السابق إلي المحكمة الجنائية الدولية.

على صعيد متصل، رحب الامين العام لحزب الأمة القومي، الواثق البرير، باللقاء وثمن النتائج المهمة التي أسفر عنها لا سيما التأكيد على عدم إمكانية الحسم العسكري للنزاع، مشيداً في ذات الوقت بعودة الاهتمام الدولي بقضية السودان. ودعا الواثق البرير لضرورة تكثيف الحكومات المعنية جهودها في الضغط على طرفي الصراع من أجل الوصول لوقف فوري لإطلاق النار وضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، والانخراط في مفاوضات جادة تفضي إلى حل سياسي شامل يُحقق سلامًا مستدامًا، وينقل البلاد إلى مرحلة الحكم المدني الديمقراطي.

من جهته، أعرب نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني، المهندس خالد عمر يوسف، في تعليقه على تغريدة مستشار الرئيس الأمريكي، مسعد بولس، على منصة (أكس) عن ترحيبه بهذه الخطوة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بوصفها تمثل اهتماما بالأزمة في السودان التي تعد أكبر كارثة إنسانية في العالم اليوم ويمثل استمرارها تهديدا لحياة السودانيين وللأمن الإقليمي والدولي. واتفق يوسف مع الاولويات التي حددها الاجتماع واعتبرها «صحيحة تماماً.. لا يوجد حل عسكري. يجب اتباع مخرج سلمي، مع التركيز الفوري على وقف إطلاق النار وحماية المدنيين ومعالجة الأزمة الإنسانية»، طبقاً لقوله.

كلمة العدد - بقية

وتناقلت منصات التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لعناصر تنتمي لقوات العمل الخاص التابعة للجيش السوداني من داخل مدينة الصالحة وهم يصورون مشهد فيديو يظهر اربعة جثامين مسجيه على الأرض ومضرجة بالدماء في أحد المنازل وهم يتباهون ويفتخرون بهذا الجرم ويتعاطى أحد المنفذين نوع من السجائر وهو يتحدث عن هذا «الأمر العظيم»، وهو في حقيقته أمر عظيم من هول الجرم المرتكب بدم بارد!!

تباري طرفا الحرب في إدانة استهداف قافلة شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمية بمنطقة الكومة بولاية شمال دارفور يوم الاثنين 2 يونيو، الأمر الذي أدي لاستشهاد 5 من الموظفين والسائقين وتدمير (9) شاحنات حسب ما جاء في بيان الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية (سارهو) التابعة لقوات الدعم السريع، حيث حملت الوكالة طيران الجيش مسؤولية هذا الهجوم. وبدروه أصدر الناطق الرسمي باسم «سلطة بورتسودان» بياناً أدان فيه الحادث وحمل المسؤولية لقوات الدعم السريع معلناً استعدادهم العمل مع الجهات الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية.

إن الاستمرار في ارتكاب الانتهاكات المنهجية من قبل طرفي الحرب هو حصاد لفساد العقيدة العسكرية المرسخة لأكثر من ثلاثة عقود التي تغفل الواجب الأساسي للقوات النظامية في حماية المواطن كأولوية مقدمة على غيرها والالتزام بالقوانين والعهود الدولية في حالتي الحرب والسلم وهو أمر يتطلب مستقبلاً إقرار عقيدة عسكرية بديلة تجعل حماية المواطن الأولوية القصوى للواجب العسكري ولو ادى للتضحية بالحياة وليس الدفاع عن الأنظمة واستعداء المواطن.

الواجب على القوى المدنية والديمقراطية، بجانب رفض وإدانة تلك الانتهاكات، رصدها وتوثيقها والضغط من أجل إحالتها لقضاء يحال إليه كل مرتكبي انتهاكات الحرب بما في ذلك استهداف الفرق والمجموعات العاملة في المجال الإنساني، والعمل على توسعة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية المقتصر على دارفور لتشمل كل الانتهاكات المرتكبة بالسودان ما بعد اندلاع حرب ابريل 2023م بوصفه الطريق الذي يعاقب مرتكبي تلك التجاوزات ويفضي لعدم افلاتهم من العقاب ويضمن مستقبلاً عدم تكرار ارتكاب تجاوزات مماثلة مستقبلاً، فالمسؤولية الجنائية العامة والشخصية لا تسقط بالتقادم ... فمن أمن العقاب أساء الأدب!!

الخطاب الأول لـ(كامل إدريس) ... غياب إنهاء الحرب والسلام وأخطأ في اللغة «الفرنسية»

عواصم: (ديسمبر)

أبدى مراقبون استغرابهم لغياب القضايا المرتبطة بوقف الحرب تحقيق السلام عن أول خطاب ألقاه رئيس وزراء سلطة بورتسودان، دكتور كامل إدريس، بعد أدائه اليمين الدستورية وتسلمه رسمياً لمهامه، بجانب وقوعه في أخطأ أساسية في كلمته التي ذكرها باللغة الفرنسية لفترة تقارب الدقيقة خلال ذلك الخطاب.

واعتبر مراقبون استطلعتهم (ديسمبر) أن إغفال الجوانب المرتبطة بوقف الحرب وتحقيق السلام في ذلك الخطاب «تقويض ونسف لبقية ما ورد في كل الخطاب بالنظر لارتباط وصلة وقف الحرب وتحقيق السلام بالاستقرار السياسي والاجتماعي وإعادة بناء الدولة والحوار السياسي السوداني-السوداني وقضايا الاقتصاد وإعادة الإعمار. فبدون وقف الحرب وتحقيق السلام لا يمكن إحراز أي تقدم ملموس في أي

كامل إدريس

من هذه الملفات بشكل كلي أو جزئي»، معتبرين في ذات الوقت أن الخطاب عمد لمغازلة القادة العسكريين بمجلس السيادة والجهات الحاملة للسلاح وتقاتل مساندة للجيش دون تقديمه لأي اشارات للمجتمعين الإقليمي والدولي حول سبل وقف الحرب وتحقيق السلام.

في سياق متصل اشار مراقبون لوقوع رئيس وزراء سلطة بورتسودان في أخطأ لغوية أساسية في كلمته التي ألقاها باللغة الفرنسية وقال مراقب لـ(ديسمبر):»ما أورده كامل إدريس في كلمته بالفرنسية التي استمرت لما يقارب ستين ثانية حديث مفهوم لأي شخص يتحدث الفرنسية، لكنه تضمن على قصر مدته أخطأ لغوية أساسية واشبه بما نقوله في العامة (بأنها لغة مكسرة يتم فيها تأنيث المذكر وتذكير المؤنث) وهذا مستوي لغة يصلح للتخاطب في الحياة العامة ولكن في تقديري لا يصلح تقديمه من مسؤول حكومي للشعوب الناطقة باللغة الفرنسية، ولذلك يلجأ ويفضل المسؤولين التحدث باللغات التي يجيدونها دون تقيد أو التزام أو استعراض مخافة الوقوع في مثل هذه المنزلقات».

ذكرى فض الاعتصام ... سرديات كاذبة ووقائع تكشف الحقائق!!

حلت الذكرى السادسة لجريمة فض الاعتصام السلمي أمام القيادة العامة، والتي توافق يوم أمس الأول الثالث من يونيو. في نفس هذا اليوم من العام 2019م الموافق التاسع والعشرين من رمضان فجراً تقدمت تشكيلات بعضها نظامي مكون من عناصر من الدعم السريع والشرطة وهيئة عمليات جهاز الأمن والمخابرات برفقة مجموعات مدنية تابعة لميليشيات حزب المؤتمر الوطني المحلول، وتحت سمع وبصر قيادة الجيش التي اعتصمت بالثكنات التي ترفض العودة إليها، تقدمت واقتحمت ميدان اعتصام القيادة العامة وشرعوا في حرق خيام الاعتصام وإطلاق الغازات المسيلة للدموع واستخدموا خراطيم المياه وتبادل القناصة «اصطياد» المعتصمين بالرصاص الحي. ودفع هذا العنف المجرم المعتصمون لمبارحة ساحة القيادة العامة التي رابطوا بداخلها منذ نجاح موكب السادس من أبريل في الوصول للقيادة العامة. في ذلك الصباح الدامي، امتزجت دماء الشهداء والجرحى بدموع وعرق المفقودين والغاضبين من الخيانة وبآهات المغتصبات والمعتقلين والموقوفين والمذهولين من إغلاق بوابات القيادة العامة أمام المعتصمين الذين سحلوا وقتلوا في المكان الذي حضروا إليه طلباً للانحياز والحماية والاستجابة لتطلعات الشعب السوداني.

تقرير:
القسم السياسي

لا تزال أجواء وتداعيات العام الثالث التي تطل فيها هذه الذكري متأثرة بحرب أبريل 2023م التي خلقت اصطفافا جديدا حتى داخل معسكر قوى ثورة ديسمبر. فبعدما كانت مكونات منها تتهم الحرية والتغيير وحكومة الثورة والمرحلة الانتقالية بأنهم «باعوا الدم»، دفعتهم اصطفافات الحرب نفس هؤلاء للقتال سويا مع الذين سفكوا دماء الشهداء، ولذلك لم يكن مستغرباً انحسار إحياء الذكرى السادسة لهذه الجريمة هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة خاصة تلك التي سبقت اندلاع حرب أبريل 2023م.

إهالة التراب

قبل أيام من انطلاق الحرب، نظم عدد من الإسلاميين المنتمين لتيارات عديدة إفطاراً رمضاني في منزل الملازم أول يوسف سيد ضمن إفطارات الكتائب القتالية لأسر شهداء معارك جنوب السودان. وخلال هذا الإفطار الرمضاني وجهت تهديدات بضرورة إطلاق شقيقه، اللواء الصادق سيد، المعتقل من قبل الدعم السريع منذ قياداته للقوات المشاركة في فض الاعتصام، وأطلقت قيادة الجيش سراحه بعد اندلاع الحرب من محبسه بأحد المواقع العسكرية التابعة للدعم السريع بكرري بأمدرمان. وترددت أنباء بعد الحرب تشير إلى تعيينه نائباً لقائد سلاح المدرعات، في ما ترددت معلومات أخرى تشير إلى مغادرته للبلاد صوب المملكة العربية السعودية واستقراره هناك.

تعتبر تعديلات قائد الجيش على الوثيقة الدستورية في ما عُرف باسم «تعديلات 2025م» الدليل الأسطع على نوايا إغلاق ملف التحقيق حول جريمة فض الاعتصام من خلال إلغاء المادة 8 (16) التي كانت تنص على تشكيل لجنة تحقيق وطنية بدعم إفريقي إذا اقتضت الضرورة من أجل التحقيق حول الأحداث والانتهاكات التي حدثت في الثالث من يونيو 2019م. وتنص المادة على أن يتم تشكيل هذه اللجنة خلال موعد لا يتجاوز الشهر من تاريخ اعتماد رئيس الوزراء، وهو ما جعل هذه اللجنة مختصة ضمن مهامها بالأحداث المرتبطة بجريمة فض الاعتصام أمام القيادة العامة وبقية الاعتصامات بعدد من الولايات التي فُضَّت بالتزامن في اليوم نفسه. ونجد أن تعديلات 2025م حذفت هذه المادة واستبدلتها بمادة جديدة حملت ذات الترقيم 8 (16) نصت على «16/ العمل على إنهاء الحرب في السودان وتقديم كل من ارتكب جرم في حق الشعب السوداني إلى العدالة وفق القانون».

إطلاق سراح اللواء الصادق سيد، قائد عملية فض الاعتصام، بعد الحرب وإلغاء قائد الجيش للمادة 8 ‹16› بالوثيقة الدستورية التي تنص على تكوين لجنة تحقيق في أحداث 3 يونيو 2019م تعد أبرز الخطوات العملية لطي صفحة هذه الجريمة وإفلات مرتكبيها والمشاركين فيها من العقاب.

سرديات كاذبة

منذ الوهلة الأولى لجريمة فض الاعتصام، فإن الجهات المتورطة فيها لجأت إلى صرف الأنظار عنها بإثارة عدد من الأكاذيب لتحميل القوى المدنية الديمقراطية أو بعضها مسؤولية التورط في هذا الجرم وهو ما ساهم في إغفال الجاني المخطط والمنفذ والتركيز على مطاردة «شبح رواية غير حقيقة ظلت مع الطرق عليها هي الحقيقة المسلمة رغم كذبها البين بسبب كثرة الطرق عليها». وفاقم الأمر التصدعات التي عصفت بمعسكر قوى الثورة حيث اشترك الجميع في النغمة المشتركة «بأن الحرية والتغيير باعوا الدم» وتناسوا فعلياً جرم من سفكوا الدماء.

لعل أبرز تلك السرديات الكاذبة الادعاء بأن حزب الأمة القومي وهيئة شؤون الأنصار، بقيادة الراحل الإمام الصادق المهدي، فككا خيمة الحزب المنصوبة بساحة الاعتصام وحملها قبل ساعات من فض الاعتصام بناء على معلومات تحصل عليها الحزب من واقع تنويره أو موافقته على فض الاعتصام لتأكيد المشاركة في هذا الجرم.

وفي هذا السياق كشف القيادي بحزب الأمة القومي عروة الصادق لـ(ديسمبر) بأن تلك الخيمة لم يتم فكها أو سحبها وظلت بساحة الاعتصام حتى لحظة الفض في يونيو 2019م. مبيناً أنه وبمعية كوادر أخرى من حزب الأمة تناولوا سحور رمضان داخلها ذكر منهم بجانب شخصه كل من إيمان جلال، عباس الفاضل وعبدالله الباقر، مشيراً في الوقت ذاته لوجود ثلاث خيم بساحة الاعتصام وليست واحدة موزعات أمام مقر قيادة القوات البرية –وهي التي زعم أنها سُحبت قبل فض الاعتصام في ما كانت موجودة حتى فض الاعتصام- والثانية أمام كلية الأشعة جامعة السودان والثالثة داخل الميدان خلف المفوضية.

وأشار إلى وجود فيديو خلال عملية فض الاعتصام يوثق وجود هذه الخيمة وأضاف: «من المهم أن نذكر أن فض الاعتصام جرى بشكل مباغت وعنيف، وكانت الخيمة لا تزال قائمة عندما بدأت المجزرة. وما يتم تداوله عن سحبها هو جزء من حملة تضليل سياسية تهدف للنيل من حزب الأمة القومي وكيان الأنصار»، وأردف: "نحن لم نكن فقط جزءًا من الاعتصام، بل كنا من الداعمين له ماديًا وتنظيميًا وروحيًا، والخيمة كانت رمزا لذلك الالتزام. الإشاعة عن تفكيك خيمة الاعتصام محض افتراء، وتروج لها جهات سعت منذ البداية لتشويه مواقفنا الوطنية واغتيال رمزية الإمام الراحل الصادق المهدي».

انقضت ستة أعوام على جرم فض اعتصام القيادة العامة، ولا تزال هناك أسئلة تحتاج إلى الإجابة وعدالة مفقودة تنتظر التحقق ومفقودين لا يعرف أحد مصيرهم حتى الآن، أما الجناة فإنهم يتنفسون الصعداء يجلسون في المجلس يظنون أنهم في مأمن من عقاب الأرض إلا أن عدالة السماء ستطاردهم وتلاحقهم وتدركهم ولن تبق منهم أحداً.!!

رئيس وزراء سلطة «بورتسودان» موظف بمنصب منزوع صلاحيات !!

وصل رئيس وزراء حكومة سلطة بورتسودان، كامل إدريس الطيب، لمقر العاصمة الإدارية وتلاحظ أن الرجل سعي لجذب الانتباه منذ وجوده في الطائرة التي اقلته بالمرور على الركاب وتوزيع الورود على بعضهم بشكل انتقائي ثم سجوده على البساط الأحمر بعد نزوله من سلم الطائرة التي تقله، وبلغ الأمر ذروته بالخطاب الذي ألقاه بعد ادائه اليمين الدستورية الذي ذكر فيه كل شيء إلا وقف الحرب وتحقيق السلام واردفه بكلمات محدودة باللغة الانجليزية والفرنسية والاسبانية ثبت أن المحتوي الفرنسي على قلته «مفهوم إلا أنه تضمن أخطأ لغوية فادحة !!».

تقرير: المحرر السياسي

يشير مراقبون لضعف موقف إدريس في الساحة السياسية فهو بلا قاعدة شعبية أو عسكرية ويفتقد لاي سند إقليمي أو دولي شخصي، أما على مستوى بنية السلطة فهو مجرد من سلطات واسعة منحت لرئيس الوزراء في وثيقة ٢٠١٩م بما في ذلك إدارة العلاقات الخارجية وهو ما يجعله فعلياً منزوع الصلاحيات.

حاول إعلام سلطة «بورتسودان» تقديم رئيس وزراء سلطتهم وكأنه نظير متجاوز لرئيس وزراء حكومة الثورة الانتقالية، دكتور عبدالله حمدوك، في ما يتصل بالسيرة العملية في المؤسسات الدولية وهو وجه مقارنة غير وارد ما بين شخص نظيف السيرة هو دكتور حمدوك وثاني انتهت مسيرته في المنظمات الدولية بواقعة تزوير شهادة ميلاده. أما الترحيب الشعبي والإقليمي والدولي فهو بدوره في غير موضع المقارنة فالأول تم الاحتفاء به منذ تعينه وفي كل الفعاليات التي شارك فيها بداية بالجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي أما الثاني فحظي بترحيب خجول من بعض الجهات الإقليمية المتعاطفة أو المتحالفة مع سلطة بورتسودان، فبينما توسد حمدوك على الإرادة الشعبية لثورة ديسمبر فإن إدريس يستند على مقدار رضا أولياء نعمته من جنرالات بورتسودان لذلك حرص على تقديم فروض الطاعة والخضوع الكامل.

نزع الصلاحيات

يطرح تساؤل حول وجود خيارات بديلة لإدريس غير الخضوع لقائد الجيش والتماهي معه وتنفيذ طلباته أو بإمكانه مستقبلاً تعديل الميزان لصالحه في حال نشوب اي خلافات أو تعارض بين رؤيته والقيادات العسكرية بمجلس السيادة على رأسهم البرهان؟»، ويقول مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) أن نقطة ضعف إدريس الأساسية في هذا الصراع هو دخوله الساحة مجرداً من اي قاعدة شعبية تمثل سند قوى في مواجهة خصومه السياسيين في حال تنازعه مع البرهان مستقبلاً، كما يفتقد لأي سند دولي أو إقليمي مستقل عن قائد الجيش، وفوق ذلك فهو يفتقر لأي سند عسكري في بلد تتواجد فيها أكثر من عشرين مليشيا عسكرية ذات خلفيات أيدولوجية أو إقليمية متنافرة.

نبه مراقبون لنقطة إضافية ستضعف وضعية إدريس ممثلة في التعديلات التي أجريت على الوثيقة الدستورية المعروفة بالوثيقة المعدلة لسنة 2025م وما نتج عنها من منح سلطة غير مقيدة لمجلس السيادة في ما يتصل بتعيين وإعفاء رئيس الوزراء، بالإضافة لتجريده من صلاحيات عديدة كان ابرزها انتزاع ملف إدارة ومباشرة ملف العلاقات الخارجية للبلاد أو بعض التعينات على رأسها «مدير الشرطة، المراجع القومي، تعيين السفراء بالخارج، تعيين عضوية المفوضيات القومية، تعيين وإعفاء حكام/ ولاة الاقاليم/ الولايات، سلطات وصلاحيات مجلس الوزراء في إعلان حالة الطوارئ التي آلت لمجلس السيادة وغيرها» وهو ما يمكن تسميته «بالنزع الكامل لصلاحيات رئيس الوزراء التي نُص عليها في وثيقة 2019م وتحويله بموجب هذه التعديلات لمجرد موظف في خدمة مجلس السيادة».

فيما يتصل بفك تجميد عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي الذي يتم تصويره للرأي العام على أنه أحد النتائج المترتبة على تسمية رئيس للوزراء فهو تضليل كبير باعتبار أن اشتراطات الاتحاد الإفريقي الصادرة عن مجلس السلم والأمن الإفريقي عند مناقشة ملف السودان في يناير الماضي نصت بشكل واضح على ضرورة اتباع الخطوات المعتادة لاستعادة العضوية بعد الانقلابات العسكرية من خلال عملية انتخابية حرة تفضي لتأسيس حكم مدني ديمقراطي حقيقي مع ضرورة التقيد بوقف الحرب في السودان كأحد الشروط اللازمة لرفع تجميد العضوية الناتج عن تنفيذ انقلاب 25 أكتوبر 2021م.

تكريس سلطة العسكر

في سياق متصل فقد استهل المكتب السياسي للحزب الشيوعي بيانه الصادر في 31 مايو الماضي بالقول أن «القائد العام للقوات المسلحة لا يمتلك أي شرعية تخوله اتخاذ قرار سيادي كقرار تسمية رئيس للوزراء، فهو ما زال يمثل رأس سلطة انقلابية على حكومة الثورة، وعلى الوثيقة الدستورية التي يحاول الاستناد عليها بعد إجراء التعديلات، فالاستناد عليها لن يسعف سلطة الأمر الواقع التي تفتقر إلى السند الشعبي. بل أصبحت خاضعة لفلول العهد البائد الحالمين بالعودة للسلطة بوأد الثورة وعلى افواه بنادق العسكر».

واشار البيان «أن ملامح هذه الحكومة المسماة مدنية قد بانت الان ولا نشك في أنها سوف تكون وسيلة لتكريس سلطة العسكر الذين درجوا على اختيار رئيس ومجلس وزراء يستطيعون فرض شروطهم عليه عبر اللجنة الأمنية أو بالتغول على سلطاته تماما كما حدث في حكومتي الانتقال وحتى يتم هدر تجربة الحكم المدني وافراغ محتواها.. وبأن البرهان سيكون على راس هذه السلطة بعد التعديلات الجذرية التي أدخلها على الوثيقة الدستورية ووضعت كل السلطات في يديه. وهذه الحكومة سوف تسير على طريق ونهج النيوليبرالية، بتحرير الاقتصاد وتصفية ما تبقى من مرافق القطاع العام وتسليم مفاتيح الاقتصاد للرأسمالية الطفيلية المحلية وحلفائها الإقليميين والدوليين».

... إذا فمن الواضح أن جميع تلك المعطيات وفق هذه الحيثيات ستجعل من اكتمال مراسم تعيين رئيس وزراء لسلطة بورتسودان هو على أرض الواقع مجرد إضافة موظف ببلاط قائد الجيش بمسمى «رئيس الوزراء، أما أحلام وأمال التضليل والتضخيم فستنتهي بانتهاء مراسم احتفال التنصيب وبداية صراعات «التعيين» والتنازع في الأنصبة والتدافع على المواقع بين حلفاء سلطة «بورتسودان» وبداية التلاوم في ما بينهم مع اقتراب لحظات حقيقة اكتشاف العطاشي أن ما حسبوه بتلك الاكاذيب والدعاية الكاذبة «ماء ما هو إلا سراب خداع» !! ..

تداعيات اتهامات واشنطن وتشكيل لجنة تحقيق وطنية

هل تنجح مساعي «بورتسودان» في تجاوز اتهامات استخدام الاسلحة الكيميائية؟!

أصدر القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان قراراً يقضي بتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الاتهامات الامريكية للجيش والقوات المتحالفة معه باستخدام اسلحة كيميائية خلال الحرب الدائرة الأن بالسودان وما ترتب عليها من إعلان الخارجية الأمريكية في وقت متأخر من مساء يوم الخميس 22 مايو إصدار عقوبات ضد سلطة بورتسودان. وطبقاً لبيان أصدرته وزارة خارجية سلطة بورتسودان بتاريخ 29 مايو 2025 فإن اللجنة وطنية التشكيل وتضم وزارة الخارجية، وزارة الدفاع وجهاز المخابرات العامة، للتحقيق في الاتهامات الامريكية على أن ترفع تقريرها فور استكمال اعمالها.

خاص: (ديسمبر)

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» بأن المعرفة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوداني مقتصرة على مجموعة صغيرة داخل الجيش، وأن قائد الجيش البرهان هو الذي سمح باستخدام تلك الأسلحة.

جاء قرار تشكيل هذه اللجنة الوطنية بعد فاصل تنافست فيه كل من وزارتي الخارجية والاعلام لسلطة بورتسودان انتقدتا خلاله العقوبات الامريكية واعتبرت الوزارتان القرار يمثل استهدافا للجيش ومحاولة للنيل من انتصاراته على الدعم السريع، قبل أن ينسخ قائد الجيش تلك المواقف بإصدار قراره الخاص بتشكيل لجنة تحقيق وطنية!! ... وهو ما جعل وزارة الخارجية تستبدل موقفها السابق بموقف جديد يتسق مع هذا التطور، فالخارجية اشارت إلى أن قرار تكوين هذه اللجنة «ياتي في إطار الالتزام بتعهدات السودان الدولية ومنها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وفي إطار الشفافية التي تنتهجها حكومة السودان وعدم قناعتها بصحة اتهامات الإدارة الأميركية باستخدام السودان للأسلحة الكيميائية».

بداية الحكاية

لكن دعونا نعود للوراء قليلاً هل بدأت وقائع هذه الاتهامات في 22 مايو وتصدرت المشهد بشكل مفاجئ أم أن الأمر سبقته إرهاصات ومؤشرات؟ بالعودة لهذه الوقائع نجد أن هناك تلميحات وردت في تصريحات قيادات عليا في سلطة بورتسودان لمحت لإمكانية استخدام «قوة اشد وأعنف لحسم المعركة لم يتم استخدامها بعد»، ولعل أبرز من لمح لهذا الأمر هما قائد الجيش البرهان ومساعده الفريق أول ركن ياسر العطا في مناسبات مختلفة، وخلال تلك الفترة لم يتوفر تفسير للمقصود بهذه القوة التي ظلت «غامضة» دون تحديد أو تعريف أو توصيف.

ظهر مسلحون يقاتلون ضمن صفوف الجيش السوداني والمجموعات المتحالفة معهم في فيديوهات ارتدوا فيها اقنعة مضادة للغازات استعرض بعضهم نوعية جديدة من الأسلحة والذخائر اعتبروها «الدواء لعناصر الدعم السريع»، بجانب مقاطع فيديو أخرى أظهرت مقاتلين بصفوف الجيش وحلفاءه يرتدون أقنعة واقية من الغازات السامة في احد المباني يطلقون ذخائر تجاه أهداف تابعة للدعم السريع.

مجموعة صغيرة

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر يوم 16 يناير الماضي ونقلاً عن (4) ضباط كبار في الجيش الأمريكي اتهامات للجيش السوداني والمجموعات المتحالفة معه باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد عناصر من قوات الدعم السريع في مناطق نائية من البلاد، مع خشية الأميركيون من استخدامها في مناطق تكتظ بالسكان في العاصمة الخرطوم.

واضافت الصحيفة أن المعرفة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوداني مقتصرة على مجموعة صغيرة داخل الجيش، وأن قائد الجيش البرهان هو الذي سمح باستخدام تلك الأسلحة ضد «قوات الدعم السريع»، ونقلت الصحيفة عن ثلاثة مصادر قولهم أن واشنطن تعتزم فرض عقوبات على البرهان بسبب مسؤوليته عن استهداف القوات المسلحة السودانية للمدنيين والبنية الأساسية المدنية، ومنع وصول المساعدات، وكذلك رفض المشاركة في محادثات السلام.

بعض التفاصيل

كشفت مصادر أميركية لـ«نيويورك تايمز» عن رصد تجارب متعددة للأسلحة الكيميائية في السودان، مع حالتين مؤكدتين للاستخدام خلال الأشهر الأربعة الماضية. وأوضحت أن المعلومات الاستخبارية تشير إلى احتمال استخدام هذه الأسلحة في بحري شمال الخرطوم.

وذكر مسؤولان مطلعان على الأمر أن الأسلحة الكيميائية المستخدمة بدت تحتوي على غاز الكلور. وعند استخدامه كسلاح، يمكن أن يتسبب الكلور في أضرار دائمة للأنسجة البشرية. وفي الأماكن المغلقة، يمكن أن يحل محل الهواء القابل للتنفس، مما يؤدي إلى الاختناق والموت.

خلال ذات اليوم –اي يوم 16 يناير الماضي- صدرت عقوبات أمريكية في مواجهة قائد الجيش على خلفية اتهامه بالإشراف على هجمات استهدفت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والأسواق والمستشفيات، إضافة إلى عمليات إعدام خارج نطاق القانون، دون أن تتم إشارة لمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية.

فرق تحقيق

منذ صدور القرار الأمريكي بفرض العقوبات بسبب استخدام الاسلحة الكيميائية، شكك كثيرون خصوصاً مناصري الجيش والمجموعات المتحالفة معه في صحة تلك الاتهامات واعتبروها فاقدة لأي أدلة، ومضي بعضهم لتشبيه هذه الاتهامات الأمريكية بما حدث خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قبل غزو العراق لتبرير عملية الغزو بحجة امتلاك بغداد لأسلحة كيميائية وهو الأمر الذي ثبت عدم صحته لاحقاً، ولذلك اعتبروا الأمر برمته «مجرد تأمر واستهداف أمريكي للسودان».

لعل هذا الأمر يثير التساؤل حول ما تمتلكه الإدارة الأمريكية من أدلة تعزز بها هذه الاتهامات وتجنبها تكرار سيناريو ادعاءات تبرير غزو العراق وصمت واشنطن الرسمية عن اتخاذ أي موقف تصعيدي منذ يناير الماضي وحتى إعلان فرض العقوبات في 22 مايو الجاري بناء على قرار تم إبلاغه للكونجرس الامريكي على أن يدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتبارا من يوم 6 يونيو 2025م فمن اين للإدارة الامريكية الثقة المطلقة بهذا الادعاء؟

في هذا السياق كشفت مصادر مطلعة لـ(ديسمبر) عن قيام الأجهزة الأمريكية بإجراء تحركات واسعة منذ تلقيها المعلومات الأولية بخصوص استخدام الجيش السوداني لأسلحة كيميائية منذ منتصف العام الماضي حينما كان الأمر مجرد شكوك، وأضافت ذات المصادر أن الإدارة الأمريكية بعدما تأكدت من جدية تلك الاتهامات قامت بإرسال فرق متخصصة إلي مناطق مختلفة من السودان، وتمكنت تلك الفرق من الحصول على عينات من التربة والماء بجانب استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد عبر الطيران الميسر وصور الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل التي كشفت عن وجود آثار مترتبة على استخدام أسلحة كيميائية.

مصادر أمريكية: الأسلحة الكيميائية المستخدمة تحتوي على غاز الكلور وعند استخدامه في الأماكن المغلقة، يحل مكان الهواء القابل للتنفس، وهو ما يؤدي إلى الاختناق والموت.

غياب الجهات والكفاءات العلمية والمهنية من تركيبة لجنة البرهان جعلها فاقدة لمتطلبات إجراء تحقيق علمي ومهني وشفاف ومستقل

وفي سياق متصل عززت مصادر محلية استطلعتها (ديسمبر) تلك المعلومات بإشارتهم لملاحظات السكان بعد تعرضهم لغارات جوية لحدوث متغيرات غير معتادة على الإنسان والحيوان لم تقتصر على الذين لقوا حتفهم وإنما الموجودين على قيد الحياة، مشيرين في ذات الوقت لاتصالات بدأت مع أبناء تلك المناطق الموجودين بالخارج الذي تواصلوا مع جهات دولية أخرى كان من بينهم الامريكيين الذين وصلوا تلك المناطق من الأبواب الخلفية بعيداً عن أعين سلطة بورتسودان، وقاموا بأخذ العينات وإجراء التحليلات عليها والتي أكدت استخدام أسلحة كيميائية من قبل الجيش ضد تلك المناطق.

استبعاد الجهات العلمية

بالعودة للوقائع المتصلة بتكوين البرهان للجنة التحقيق الوطنية فإن مراقبين اعتبروا هذه الخطوة تخلي عن سياسة الانكار السلبي، إلا أن هذا القرار أغفل في ذات الوقت التعامل الجاد مع القضية إذ أن تشكيلة اللجنة الوطنية افتقرت لوجود أي جهة علمية مستقلة لديها القدرة والكفاءة المهنية والامكانيات الفنية للتحقيق في مثل هذه الاتهامات والتوصل لصحتها أو نفيها وعلى رأسها المؤسسات العلمية كالجامعات ومعاهد البحوث.

مسألة التعلل بعدم استقرار أوضاع الجامعات وتدمير بنيتها التحتية وعلى راسها المعامل كان يمكن التعاطي معه بإضافة شخصيات علمية مستقلة ذات كفاءة إلى اللجنة والاستعانة بالمعامل والمنشئات التقنية في أي دولة من دول العالم بغرض تحليل العينات ودراسة الحالات المصابة. ومضوا للقول بأن قرار التشكيل نفسه «أغلق الباب أمام الاستعانة بالكفاءات العلمية الضرورية واللازمة لمثل هذا النوع من اللجان».

افتقار الاستقلالية

بالنسبة للأطراف الثلاثة التي تشكلت منها اللجنة الوطنية ممثلة في (الجيش، الخارجية، وجهاز المخابرات) فهي مؤسسات تابعة للدولة لا تمتع بأي استقلالية، فجهاز المخابرات يأتمر بأمر سلطة بورتسودان ولا يعمل بشكل مستقل عنها، أما الخارجية فبجانب أنها من منظومات سلطة بورتسودان، فإن وجودها يهدف للتعامل مع التداعيات الدولية المترتبة على هذا القرار أكثر منه التحقق من استخدام الأسلحة الكيميائية.

فاقم من الاختلال وجود (الجيش) ضمن عضوية هذه اللجنة على الرغم من أنه المتهم وهذا جعله «الخصم والحكم» وسيكون من الصعب عليهم إدانة منسوبيه وهذا ظهر من خلال عدم إعلان نتائج (3) لجان تحقيقات سابقة في انتهاكات بكردفان والجزيرة تعتبر أقل خطورة من اتهامات استخدام الاسلحة الكيميائية.

يتضح حجم هذه التعقيدات من واقع سلسلة اصدار قرار استخدام مثل هذه الأسلحة في حال ثبوته بوصفه ليس تصرف فردي من القادة أو الجنود في ميدان المعركة، وإنما لطبيعة هذا القرار بوصفه إجراء إستراتيجي يتخذ في مستويات قيادية عليا في الجيش بداية من قرار الامتلاك ثم التسليح وموجهات الاستخدام والسلامة التي تعتبر جزء من سلسلة إدارية وأمنية في غاية التعقيد وتكليف فرق متخصصة ومدربة لهذا الغرض، وبالتالي فإن الاستخدام لا يمكن أن يتم من وراء ظهر القيادة العليا. وبالعودة لتصريحات سابقة منسوبة لقيادات عليا بالجيش سبق الإشارة لها بالتلويح بإمكانية استخدام «قوة مميته خفية» دون تحديد لها فإن التفسير اللاحق لطبيعة هذا السلاح كان ربطه باستخدام الأسلحة الكيميائية.

تجارب الماضي

شهدت منطقة حلبجه بكردستان العراق خلال الحرب العراقية الايرانية في 16 مارس 1988م استخدام القوات العراقية الاسلحة الكيميائية ممثلة في غاز الخردل ومواد سامة أخرى في جريمة صنفت على أنها الهجوم الأوسع بهذه الأسلحة في تاريخ البشرية، وهو ما أدي لاحقاً لإصدار احكام بالإعدام في مواجهة عدد من القادة المتورطين في هذه القضية على رأسهم على حسن المجيد، المشهور باسم علي الكيماوي، ابن عم الرئيس العراقي صدام حسين ونفذ حكم الاعدام عليه بعد ادانته في هذه القضية وأخرى في يناير 2010م.

بالنسبة للوقائع المحلية فإن منظمة العفو الدولية اتهمت الجيش السوداني في العام 2016م باستخدام الاسلحة الكيميائية في الحرب بدارفور في منطقة جبل مرة، ورغم الحملة الدولية الواسعة والتظاهرات التي عمت عددا من المدن في مختلف أنحاء العالم فإن نظام الانقاذ المباد أنكر هذه الاتهامات ورفض إجراء أي تحقيق مستقل يبرئ ساحة الجيش السوداني من استخدام الأسلحة الكيميائية.

بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990م واتخاذ نظام الانقاذ المباد الموقف المناصر لبغداد فإن قيادات النظام تقدموا التظاهرات بشوارع الخرطوم المناصرة لجريمة الغزو وكانت تهتف «أضرب أضرب يا صدام بالكيماوي يا صدام» في تحريض لإعادة استخدام الاسلحة الكيميائية التي أستخدمها سابقا في حلبجه الكردية في مواجهة قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

كسب الوقت أم التبرئة ؟!

يذكر مراقبون في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر) بالالتزامات الواجبة على السودان باعتباره دولة موقعة على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية التي تحظر على الدول الأعضاء تطوير وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، بل تلزمها بتدمير المخزونات المتوفرة لديها وفق جدول زمني حددته المعاهدة مع فرض عقوبات على الدول الأعضاء المنتهكة لهذه المعاهدة، وهو الذي استندت إليه الإدارة الأمريكية في العقوبات التي أعلنتها ضد سلطة بورتسودان.

وفي هذا السياق يعتقد المراقبون أن لجنة التحقيق الوطنية التي أعلن قائد الجيش تشكيلها بتركيبتها المنصوص عليها في القرار تغفل خطورة الاتهامات باستخدام أسلحة كيميائية وأن تشكيل اللجنة الغرض منه كسب الزمن. واللجنة بتشكيلتها وصلاحياتها لن تكون كافية لتبرئة ساحة الجيش من هذه الاتهامات الخطيرة، ولذلك فإن الخيار الأصوب «أن يطلب السودان من منظمة (حظر الأسلحة الكيميائية) في لاهاي والتي يتمتع بعضوية مكتبها التنفيذي إرسال فريق دولي متخصص مع توفير كافة التسهيلات للوصول للمواقع المشتبهة والالتقاء بالشهود لتفنيد هذه الاتهامات الخطيرة».

مقاتل في صفوف الجيش السوداني يعلن في فيديو مسجل عن وصول سلاح فتاك ضد الدعم السريع

وزير الدفاع العراقي السابق على حسن المجيد «الكيماوي»

تطابقت معلومات تحصلت عليها (ديسمبر) تفيد بقيام أجهزة أمريكية بالدخول للسودان والحصول على عينات كشفت عن أثار مترتبة على استخدام أسلحة كيميائية.

اثار قصف جوي للطيران الحربي بشمال دارفور

مراقبون: الخيار الأصوب طلب السودان من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إرسال فريق دولي متخصص مع توفير كافة التسهيلات لتفنيد هذه الاتهامات الخطيرة

فض الاعتصام وصمة عار لن تنسي

الكباشي أحمد عبدالوهاب

حفل التاريخ السوداني بأمثلة نادرة في الجسارة والبطولة وَالتضحية، بيد أن أعظمها طراً، ليس في تاريخنا فحسب، بل على إطلاق التجربة الإنسانية هو يوم فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019، ذلك أن المعركة كانت بين جبناء مدججين بالأسلحة النارية وبين أشجع وأنبل من انجبتهم هذه الأرض بصدور عارية وأيد مسالمة خالية من السلاح.

لقد انتاش رصاص الغدر في 3 يونيو أحلام المعتصمين قبل أرواحهم، ومع فداحة الجرم لم يساورني شك قط في أن يد العدالة لابد مدركة للمجرمين ولو كانوا في بروج مشيدة.

الشهيد برعي معتصم سيف الدين، «مؤذن الاعتصام»، لم يكن يدر أن أذان الفجر الذي أطلقه ذلك اليوم سيكون الأخير، فالأذان دعوة للصلاة والفلاح فهو إذن دعوة للحياة وصلاحها، ولكن المجرمين الجبناء أرادو له غير ذلك.

ستظل هذه الجريمة النكراء، وصمة عار في جباه من ارتكبوها ومن هيأوا لها بالمقال الزور ومن صفقوا لها وزينوا للمجرمين فعلتهم، بل ولا يزالون يحرضونهم للاستزادة من دماء السودانيين كأنهم يدعون أضيافاً لهم لشرب الشاي أو القهوة!.

لن ننسى هذا اليوم كما لن ينساه المجرمون وإن استتروا خلف أرقهم من الدم المراق بغير وجه حق وراء دعوتهم للناس بنسيانه.

ألا رحم الله الشهيد برعي ورفاقه؛ ولا مفر من العدالة حتى وإن طال المسير والزمن، فمن أخطأته عدالة الأرض فعدالة السماء لا تخطيء ولا يختل ميزانها.

(وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا)

صدق الله العظيم

مُتلازمة « الْغَطْرَسَة» ﴿1/2﴾

البرهان وحمدان والكيزان و«المجد للبندقية»

د. ميمان إمام

الْغَطْرَسَة (Hubris أو Arrogance)، سمةٌ سلوكيةٌ وسفاهُة أخلاقية ملازمة للكوز، جسَّدها في السودان كثيرون بداية من؛ الراحل «الترابي» مرورًا بغندور، وصلاح قوش، والطاهر حسن التوم، وعمسيب، واسحق أحمد فضل الله، والبرهان، وياسر العطا، والناجيان؛ مصطفى وعبد الله، وسناء حمد، وغيرهم وغيرهن، ووصولًا إلى «بقال» و«الربيع» اللذين تحوَّرا، مع الحرب، فصارا «جنجويديان» مقاتلان. و«الكوزنة» سلوك، وليست قاصدرة على الإسلاميين الحركيين.

والْغَطْرَسَة، لغةً، هي العنجهية، والعَجرَفَة، والتبجُح، والاستعلاء، والاستبداد، والتطاول، والوقاحة، والحماقة، والصفاقة، والفظاظة. وعند علماء نفس فأن الْغَطْرَسَة هي اضطرابٌ إدراكيٌ وسلوكيٌ أهم سماته وأعراضه: تضخيم الذات والاعتداد بها، والإحساس الكاذب بالتميز والتفوق (عبد الرحمن عمسيب نموذجًا)، والمغالاة في تقدير القدرة (كلهم تحت جزمتي)، واحتقار الآخر وتعمُد إزدرائه وإهانته والاستهزاء به والسعي لاقصائه وتدميره (جميع اللايفاتية والقونات دون استثناء). والمُتَغطرس، يصور نفسه مبعوث مبعوث العناية الإلَهية، معصوم من الخطأ، بريء أمام التاريخ، وحق مساءلته من ليس من حق الشعب، فهو مساءل فقط أمام الله.

وهذا النمط الشخصية يُشير لخلل إدراكي وسلوكي حاد. خلل يؤثر على قدرات التفكير، والتنظيم، والتعامل مع البيئة المحيطة، واتخاذ القرار. ويتحول الأمر في قمته إلى متلازمة (Syndrome).

و«متلازمة الْغَطْرَسَة» (Hubris Syndrome)، التي أصبحت عرض سمة ملازمة للكوز، مصدرها الأساس تلك الثلاثين عامًا التي أمضاها في هيمنة أمنية وعسكرية وسياسية وإعلامية، وفساد مالي وإخلاقي، مع غياب تام للقانون وللمؤسسية، واعتماد البندقية والاقصاء والترهيب، وسائل لفرض السيطرة.

هذا الوضع، ضخّم من احساس الكوز بنفسه، وأعطاه الاحساس بالغَلَبَةِ، وأنه فوق القانون، ومعفي من المساءلة والمحاسبة والمناصحة والانتقاد، فتعجرف وتنرجس وافرط في الزهو بنفسه، ثم أساء الأدب، متحولًا إلى حيوان مفترس جائع هائج، أينما حط قدميه أكل من لحم الضعفاء، وأحال المكان إلى رعب ودمار. والخطر الأكبر وصول المتغطرسين إلىً السلطة، فأنهم يتحولون إلى سلاح كيميائي مُدمر ومكروب قاتل. والحرب الراهنة، التي أشعلوها، خير شاهدٍ.

والغطرسة وإن كانت سمة شخصية، إلا أنها قابلة للتفشي على نطاق واسع، والتحول إلى ظاهرة جماعية، مثلما هو حادث في بلادنا اليوم، فقد تحولت الغطرسة إلى «غطرسة جماعية»، وأصبحت سمة ملازمة لكل من له علاقة بالحركة الإسلامية السودانية، عسكريًا كان أو سياسيًا.

و«الْغَطْرَسَة»، عفاكم الله، تفقد مريضها القدرة على الحُكم السليم والتقدير العاقل والتواصل الرشيد بالواقع والاستخفاف بالنصيحة واحتقار آراء الآخرين، فيندفع، ويتهور، ويتخذ من القرارات ما هو خاطئٌ، تنتهي به، حتمًا، إلى الزلة المأساوية، المؤدية إلى تدمير الذات، والسقوط الدرامي المدوي (hamartia). والميثولوجيا والأدب الكلاسيكي ومجريات التاريخ العالمي القديم والوسيط والحديث، حافلةٌ بنماذج ملوكٍ وأباطرةٍ وقادةٍ عسكريين متغطرسين، بصلفهم وعنادهم واعتدادهم برأيهم، قادوا أنفسهم وبلادهم وشعوبهم، إلى الهاوية والدمار، والهزيمة، مثلما يفعل البرهان وحمدان والكيزان اليوم بدولتهم وشعبهم. وهذا ما سنتناوله، ببعض التفصيل، الأسبوع القادم.

الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار مولانا عبدالمحمود أبو (1-3)

دعاة هيئة شؤون الانصار تعرضوا لانتهاكات من قبل طرفي الحرب

نقف ضد الحرب من يومها الأول، ونرفض استمرارها، ولا نؤيد طرف من أطرافها

خاص: (ديسمبر)

رفع المصاحف على فوهات البنادق، صفة لازمت الحروب الأهلية في السودان، منذ تسيد المؤتمر الوطني المحلول السلطة في 1989، في الحرب المشتعلة اليوم، رفع طرفيها المصاحف، وكلاهما الجيش والدعم السريع والكتائب المتحالفة معهما يهتفون « الله أكبر»، أجرينا هذه المقابلة مع الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار الدكتور عبد المحمود أبو، وهي واحدة من أكبر المؤسسات الدينية في السودان، سألناه إن كانت هذه الحرب جهاد، وتستمد مشروعيتها من الدين، إلى جانب أسئلة عن فترة حكم اعضاء الحركة الإسلامية، هل كانت حكمهم إسلامي؟ ووضح وجهة نظرهم في هذه الحرب، وكشف أسباب زج الدين في اتونها، وعن دور الهيئة في إيقافها، إلى الحلقة الأولى من الحوار.

كيف ينظر مولانا عبد المحمود أبو إلى حرب 15 أبريل؟

هذه حرب سماها قادتها عبثية، ولو استحضروا المآلات المترتبة على اشعالها لما اقبلوا عليها، ولم ولن تكسب منها البلاد خيرا، ومع حجم الموت، والتشرد والنزوح، الدمار والخراب، من الأوفق أن يوقفوا سعيرها وجحيمها، وهذه الحرب أظهرت عنف ووحشية لم يكن يتوقعها أحد، ومارس المتقاتلين فيها بشاعة، لن يتعافى السودان منها بسهولة، ومنذ يومها الأول نادينا بإيقافها حتى لا يحدث كل ما حدث.

ما هو موقف هيئة شؤون الانصار المعلن والرسمي من هذه الحرب؟

نقف ضدها من يومها الأول، ونرفض استمرارها، ولا نؤيد طرف من أطرافها، هذا هو موقف الهيئة ومعلوم لكل منسوبيها.

الملاحظ أن كل طرف يبحث عن صيغة دينية يشرعن بها قتاله ضد الطرف الآخر، هل يملك أي طرف فيها مشروعية دينية؟

الحرب في الدين لديها شروط، ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يؤذن له بالحرب إلا بعد الهجرة بسنتين « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ» وعندما كان المسلمون يعذبون و يضطهدوا في مكة، ويأتي هؤلاء المضطهدون إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، كان يدعوهم إلى الصبر، ولم يؤذن للمسلمين بالحرب والجهاد إلا بعد استنفاذ كافة الطرق المؤدية لتفادي القتال، وأول شروط الحرب الشرعية، أن تكون القيادة التي تعلنها قيادة شرعية، والأسباب تكون أسباب شرعية، والمقاصد أيضا تكون مقاصد شرعية، وهذه الشروط كلها لم تتوفر في حربنا في السودان، لأن القيادة التي أعلنت الحرب انتقالية، تم تكوينها بوثيقة دستورية متفق عليها، القيادة نفسها خرقت الوثيقة، بالتالي هي حرب تفتقد إلى المشروعية الدينية، والمشروعية الوطنية، والأخلاقية.

هناك كتائب جهادية، ودعوات للجهاد في هذه الحرب، ألا يمنحها ذلك مشروعية دينية؟

كما أشرت الجهاد في الإسلام لديه شروط، أولها أن تأتي الدعوة إليه من قيادة شرعية، وهذا الشرط غير متوفر

ماذا تعني بالقيادة الشرعية؟

أن تكون قيادة منتخبة من الشعب، ومختارة من قبله، ثم أن تكون الحرب لأسباب دينية، و من أجل إعلاء كلمة الدين، أو رد عدوان عن ديار المسلمين، أو حماية مستضعفين، وهذه ليست أسباب الدعوة للحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023، ومعلوم هي مجرد خلافات بين قائدين حول تقديرات سياسية معينة، وبدلا من أن تحسم وتحل هذه الخلافات عبر الحوار، والآليات المدنية المعروفة، لجأوا للحرب، مستغلين قيادتهما للمؤسسات العسكرية، بدلا من أن يعودوا للجهات المدنية التي كلفتهم و ائتمنتهم على قيادة هذه المؤسسات، ثم بعد اندلاعها أرادت جهة أن تقول أنها حرب دينية وجهادية، وبالتالي هي حرب تفتقد المشروعية الدينية والوطنية والأخلاقية كما قلت سابقا.

تعلم مولانا عبد المحمود إن دعوات الجهاد قديمة، أطلقها نظام المؤتمر الوطني في حرب الجنوب، والشعب السوداني يذكر عرس الشهيد، واخوات نسيبة، وغيرها من الترميز الديني، هل ينطبق عليها أنها لم تكن حرب شرعية وليس جهادا ؟

نعم، لم تكن حرب دينية مطلقا، وإذا رجعت إلى تلك المرحلة ستجد في كثير من خطب الجمعة والأعياد، ستجد رفضنا ونقدنا الواضح لتحويل الحرب في جنوب السودان -قبل الانفصال-، من حرب بين الدولة ومواطنين متظلمين من سياساتها إلى حرب دينية، والقيادة المتمثلة في عمر البشير والذين معه لم تكن قيادة شرعية هي الأخرى، ومعلوم أنها استولت على السلطة عبر انقلاب عسكري، على حكومة منتخبة، و لم يفوضها الشعب لتفعل ذلك، والأمر الثاني، تحويل الحرب الأهلية التي كانت بين الجنوبيين والدولة وقتها إلى حرب دينية بين مسلمين ومسيحيين قصد منه كسب التأييد، ولكن بطريقة أو أخرى، جرت علينا عداء جميع المسيحيين في أفريقيا والعالم، والدكتور حسن الترابي نفسه رجع وقال أن ما جرى في جنوب السودان ليس جهادا وأحاديث أخرى كثيرة في هذا الاتجاه.

ربما الذي ساعد في منح حرب الجنوب صبغة دينية ارتفاع نسبة المسيحيين في الجيش الشعبي، ولكن نسمع «الله أكبر» من الطرفين المتقاتلين في حرب 15 أبريل، كيف تنظر إلى ذلك؟

ملاحظة استخدام القاتل والمقتول « الله أكبر» خلال هذه الحرب ترددت كثيرا، وسبق أن قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن المسلمين إلههم واحد، ودينهم واحد، ونبيَهم واحد، وجميعهم يقولون الله أكبر، ومع ذلك يقتل بعضهم بعضا، بقينا مضحكة، لذلك استخدام الله أكبر من الطرفين بهذه الطريقة المراد منها اضفاء صبغة دينية على قتاله أمر غير صحيح ونسأل الله لهم ولنا الهداية.

خطاب الحرب من الطرفين، تسبب في شرخ اجتماعي لا يمكن إنكاره، أين أنتم؟ وماهو دوركم في هيئة شؤون الانصار في تخفيف حدة هذا الخطاب الكريه؟

تحشيد الناس وشحنهم ضد بعضهم البعض، عبر خطابات جهوية وعنصرية، من أكثر الأشياء المقلقة بالنسبة لنا في هذه الحرب، وهيئة شؤون الأنصار أعدت برنامج أطلقت عليه برنامج الداعية الزائر، وموجها بالتحديد للتخفيف من خطاب الحرب الساعي بتدمير التعايش في السودان، وفعليا انتشر الدعاة من هيئة شؤون الأنصار في مختلف المناطق في السودان، خلال الحرب، ووضعنا لهؤلاء الدعاة مواجهات، في مقدمتها أن يحدثوا المواطنين عن حرمة قتل النفس، وحرمة الدماء، وحرمة سرقة مال وممتلكات الآخرين، وأن يدعوهم إلى التآخي والتعاضد، ونبذ خطاب الجهوية والعنصرية والكراهية، ولكن لم يسلم الدعاة من المضايقات والانتهاكات من أطراف الحرب ومشجعيهم.

ماهي طبيعة الانتهاكات التي تعرض لها الدعاة؟

في الدمازين التي يسيطر عليها الجيش، تم اعتقال الدعاة من هيئة شؤون الأنصار بسبب خطبة العيد، والتي دعوا فيها إلى السلام ونبذ الحرب، وفي منطقة الهدى بالجزيرة تعرض أمين الشباب في هيئة شؤون الأنصار إلى ضرب مبرح وعنيف من قبل قوات الدعم السريع، وانتهاكات شبيه للدعاة في مناطق مختلفة، ومع ذلك مستمرين ولم نتوقف.

(نواصل)

في الحلقة المقبلة :

لهذه الاسباب يؤيد الانصار هذا الطرف أو ذاك في الحرب

الدعم السريع لم يرد على المذكرة التي قدمناها والجيش فعل

كنت إماماً راتبا في مسجد الختمية لمدة عشر سنوات

الكوليرا: الوباء الذي جاء ليكمل مشهد الحرب

موتى، موتى، ضاعَ العددُ
موتى، موتى، لم يبقَ أحد

بهذه الكلمات التي اختزلت رعب الوباء، صرخت نازك الملائكة قبل عقود في وجه الكوليرا التي فتكت بالبشر بلا رحمة. واليوم، وكأن الزمن يعيد نفسه، فلم يكن وباء الكوليرا الذي ضرب السودان مؤخرًا سوى حلقة جديدة في سلسلة المآسي التي يعيشها هذا البلد المنكوب منذ اندلاع حرب 15 أبريل. ورغم أن الكوليرا ليست أسوأ ما خلفته هذه الحرب المدمرة، إلا أنها جاءت لتُكمل لوحة المعاناة وليكتمل المشهد الحزين تراجيدية مضيفاً بؤسًا فوق بؤس، ويتخذ مؤشراً جديداً إلى واقع صحي وإنساني آخذ في الانهيار.

محمد الشابك

فقد أعلنت وزارة الصحة عن تسجيل 1375 حالة إصابة جديدة بالكوليرا و23 حالة وفاة يوم الأربعاء 28 مايو. وأوضحت الوزارة أن عدد الحالات ارتفع عن اليوم السابق بأكثر من 400 حالة. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في بيان صحفي صدر مؤخرًا أن «حالات الكوليرا في الخرطوم ارتفعت من 90 حالة يوميًا إلى 815 حالة يوميًا بين 15 و25 مايو، أي بزيادة قدرها تسعة أضعاف في عشرة أيام فقط».

ويشهد السودان بانتظام ارتفاعات موسمية في حالات الكوليرا في مناطق محددة في بدايات فصل الخريف ، إلا أن الأزمة الحالية استبقت موسم الوباء وتفاقمت بشكل كبير بسبب الحرب والدمار الواسع النطاق للبنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية، والنقص الحاد في المياه الصحية لا سيما في الخرطوم والولايات المحيطة بها.

تنتشر الكوليرا في بيئات تنهكها الحروب والفقر وسوء البنية التحتية، وفي وضع السودان الحالي تمثل البيئة الموجودة أرضية خصبة لاستيطان الكوليرا وازدهارها وفي التاريخ الإنساني حصدت الكوليرا في زمن الحروب أكثر مما حصدته الحروب نفسها بأدوات قتلها البشعة والمميتة. وفي زمن بعيد حاولت جاهداً حينما قرأت لأول مرة رواية «الحب في زمن الكوليرا» للكاتب غابرييل غارسيا ماركيز أن أفهم العلاقة بين الحب والكوليرا في الرواية. لكن مع الوقت وبعد قراءات متعددة أدركت أن الكوليرا كانت في الرواية عنصراً مجازياً فقد كانت خلفية رمزية لاكمال لوحة أزمنة القهر وقلة الحيلة والتسلط والحرب الأهلية، فجمعت الرواية في قالب شيق شجون العشق ولوعته ، ولعنة الحرب وقسوتها.

ولأن زمن الكوليرا هو زمن يسود فيه القهر والفقر والموت فإن القصص دائماً ما تتشابه ولقصة اكتشاف مرض الكوليرا قصة شبيهة بما يحدث في بلادنا اليوم. تقول الرواية أن الطبيب الانجليزي الشاب جون سنو مكتشف الكوليرا احتار في سرعة انتشار المرض الذي حصد الأرواح العديدة في فترة وجيزة وبسرعة مخيفة في لندن في عام 1854، فلم يكن مقتنعًا بما كان يردده الأطباء في ذلك الزمن عن أن المرض ينتشر عبر «الهواء الفاسد». وفي حي «سوهو»، بدأت حالات الإصابة بالكوليرا تتزايد بشكل مخيف وكان الناس يسقطون مرضى فجأة، ويعانون من إسهال حاد وجفاف قاتل. لم يكتفِ جون سنو بالجلوس في عيادته، بل نزل إلى الشوارع وجمع معلومات من السكان، سأل عن أماكن سكن المصابين، وماذا شربوا، وأين ذهبوا قبل أن تظهر الأعراض.

وبينما هو يرسم خريطة توضح أماكن الإصابة، لاحظ شيئًا غريبًا: معظم الحالات كانت محيطة بمضخة مياه في شارع برود ستريت. بدأ الشك يتسلل إلى ذهنه فهل يمكن أن تكون مضخة المياه التي يشرب منها الجميع هي السبب؟ ولكن القس هنري وايتهيد، عارضه بشدة وكان ينشر وسط الناس أن الطاعون إنما هوعقاب إلهي لخطايا لندن، وانطلق في سعيه الخاص

المعركة ضد الكوليرا لا تُحسم بالمضادات الحيوية والتطعيم فقط، بل بالوعي، والتثقيف الصحي، وتعزيز البنية التحتية ومراقبة مصادر المياه ... قد تساهم الجهود في تقليل الوفيات ومحاصرة الوباء إلى حين، ثم يعود لتوفر البيئة المناسبة ... لذلك يجب وقف هذه الحرب ومحاصرة أطرافها حتى يتوقف هذا الموت.

لدحض إدعاءات سنو واتهمه بالهرطقة واشتعل الصراع بين العلم والكهنوت حتى توجه سنو إلى السلطات المحلية، وأقنعهم بإزالة عتلة المضخة حتى لا يتمكن الناس من سحب الماء والشرب منها وبعدها انحسر المرض.

الصراع الذي واجهه جون سنو مع رجال الدين هو ذاته ما يحدث اليوم في السودان. فمع ارتفاع أعداد الوفيات بالكوليرا، بدأ النشطاء بالضغط والمطالبة من الجهات المسؤولة بتحرك عاجل لإدراك المرض ووقف مضخة الموت والحرب. لكن سرعان ما خرجت حملات مضادة على طريقة وايتهيد، تتهم النشطاء والمتطوعين بالتضخيم من أجل التكسب السياسي. بل إن بعض الخطب في المساجد من جماعة علماء السلطان أرجعت المرض إلى «ذنوب الناس»، واعتبرت أن الحرب والكوليرا عقابًا إلهيًا وأن على الناس العودة إلى رشدهم. وفي موضوع ذو صلة، دعا أحد أعضاء النظام السابق سكان بورتسودان إلى اعتراض قافلة إعانات أمريكية، قائلاً إن البلاد ليست بحاجة للغوث الإنساني وأن العقوبات يجب أن تُواجه بالقوة، «حتى وإن مات الناس جوعًا».

ورغم مرور الزمن، لا تزال كلمات جون سنو صالحة لواقعنا «أعطوا الناس ماءً نظيفًا، تنقذوا حياتهم.» وفي السودان علينا أن نفهم أن الكوليرا ليست مجرد جرثومة، بل مرآة لحالة الانهيار الكامل في النظام الصحي والبنية التحتية والخدمات الأساسية. فطالما استمرت الحرب، واستُبدلت الحقائق العلمية بخطابات شعبوية ودينية غير مسؤولة، ستبقى الكوليرا وغيرها من الأوبئة تحصد أرواح ما تبقى من الناس ممن لم تهلكه رصاصات الموت وقذائف المدافع.

إن المعركة ضد الكوليرا لا تُحسم بالمضادات الحيوية والتطعيم فقط، بل بالوعي، والتثقيف الصحي، وتعزيز البنية التحتية ومراقبة مصادر المياه. ومع تقديرنا لكل الجهود التي تبذلها الجهات الفنية المختصة فإن استيطان الكوليرا في السودان أصبح واقعا معاشا، قد تساهم الجهود في تقليل الوفيات ومحاصرة الوباء إلى حين، ثم يعود لتوفر البيئة المناسبة. على الجميع أن يسعى لهدف واحد وهو وقف هذه الحرب ومحاصرة أطرافها حتى يتوقف هذا الموت.

ولعلنا نعيش اليوم مرة أخرى ما كتبته الشاعرة نازك الملائكة في قصيدتها «الكوليرا»، التي تعكس بألمٍ شديد صدى هذا الموت الصامت:

لا شيءَ سوى صرَخات الموتْ
الموتُ الموتُ الموتْ
في شخص الكوليرا القاسي ينتقمُ الموتْ
الصمتُ مريرْ
لا شيءَ سوى رجْعِ التكبيرْ
حتّى حَفّارُ القبر ثَوَى لم يبقَ نَصِيرْ
الجامعُ ماتَ مؤذّنُهُ
الميّتُ من سيؤبّنُهُ
لم يبقَ سوى نوْحٍ وزفيرْ
الطفلُ بلا أمٍّ وأبٍ
يبكي من قلبٍ ملتهِبٍ
وغدًا لا شكَّ سُيلقفُهُ الداءُ الشرّيرْ
يا شبَحَ الهيْضة ما أبقيتْ
لا شيءَ سوى أحزانِ الموتْ

نغوجي واثيونغو...

لم يكتب ليُصفَّق له، بل ليُقاوِم، وظلّ نبيًّا بلا نوبل.

إبراهيم برسي

في غياب يشبه اكتمال القصيدة، رحل نغوجي واثيونغو. لَم يغادر كجسد، بل كأُسطورةٍ تقرأ علينا وصيتها الأخيرة، لا بالحزن، بل بالحروف التي لم تتعب يومًا من حمل المعنى على أكتافها. رحل مَن لا يليق به الرثاء الذي يُعفي اللغة من وجعها، بل يُكتَب عنه كما تُكتب ملحمةُ مقاومةٍ خرجت من رحم اللغة الأم، وسكنت التاريخ حتى صار جزءًا من جغرافيا الضمير.

ثمة جائزة لم تكن له، لكنها لن تفلت من ظله أبدًا. جائزة يُمنحها العالمُ لأولئك الذين تعلّموا كيف يكتبون، لا لأولئك الذين يُخضِعون الكتابة لفعلٍ يعيد تشكيل التوازن بين السلطة والمعنى. نغوجي واثيونغو، الكاتب الكيني الذي لم يحصل على جائزة نوبل، لأنه ببساطة لم يكن "لطيفًا بما يكفي مع الاستعمار"، لم يُتقن لعبة الأبواب الخلفية، ولا ارتدى البدلات ذات الطابع السويدي. ظلّ يكتب بلغته الأم، ويُعلن أن اللغة نفسها حقلُ معركة و فعل مقاومة، وأن الحرف حين يُستعار من سجّانه، لا يحرّر.

واثيونغو لم يكن مرشحًا لجائزة نوبل. بل كان امتحانًا لها.

كل عام تمرّ الجائزة من أمام اسمه كما تمرّ جحافل المارينز من فوق جثث الأطفال: بنظرة غير مُكترثة. لكن السؤال لا يزال قائمًا: ماذا لو كانت لجنة نوبل هي من تحتاج إلى واثيونغو لتنال شرف الأخلاق؟

وفي عمق المشهد، لا يتعلق الأمر بجائزة أدبية، بل بجهاز رمزي للهيمنة.

إن نوبل ليست محض تكريم، بل شكل ناعم من "تأميم العبقرية" باسم التوافق الغربي.

نعم، لقد مُنحت جائزة نوبل أحيانًا لمن يستحقها، كغابرييل غارسيا ماركيز، و جوزيه ساراماغو، لكن ذلك لم يكن سوى محاولة لتجميل اختلال المعايير بطلاء أخلاقي شفاف.

جاءت بعض الجوائز وكأنها اعتذار غير معلن لمن تم استثناؤهم سابقًا، لا بوصفها تكريمًا لكتابةٍ تقلب البنية، بل بوصفها آلية لتخفيف الضغط عن سرديةٍ بدأت تتصدع.

لقد كانت الجائزة، أحيانًا، تُمنح لا لمن تُبهر كتابته، بل لمن صار تجاهله أكثر فداحة من منحه. وهكذا، لم تكن بعض التكريمات احتفاءً بذروة الإبداع، بل سترًا ضروريًا لفشل المؤسسة في إقصاء من لم يخضعوا لمنطقها.

إنها مؤسسة تصنع الكُتّاب الذين يمكن أن يُسَوّقوا كجزء من سردية الإنسان العالمي، بينما تُقصي أولئك الذين يجرحون هذه السردية بلغتهم، بتاريخهم، بمراراتهم الحارقة.

واثيونغو لم يكن يتقن لعبة التسويق، بل كان يعيد بناء المعنى من شظايا الاستعمار. إنه ابن الأرض التي خُنقت مرارًا تحت خيمة الإمبراطورية، لكنه ظلّ يكتب كما يُكتب الأمل في مذكرات الأسرى. لم يقايض المنفى بالمصافحة، ولا المقصلة بالتصفيق. ظلّ يجرّ لغته من فم المستعمر، ثم يعيد تركيبها لتقول ما لا يقال: "الكتابة ليست هواية، بل ساحة حرب تُخاض ضد الجهل والاستلاب".

في روايته "تويجات الدم"، لم يكن يصنع شخصيات بل يُعرّي أنظمة.

مدينته الروائية "إل موروج"، ليست مدينة خيالية، بل صدى لما تبقّى من كينيا بعد أن عبرتها الشركات العابرة للقارات، وتحوّلت فيها الأحلام إلى مقابر بيضاء تُدار من مكاتب النخبة.

"من السهل أن تُخرس صوت رجل. لكن الأصعب أن تخرس صدى صوته حين يمتزج بصوت الأرض."

و حين كتب "شيطان على الصليب"، لم يكن يستعير المجاز، بل يزرعه في صدر كل قارئ. جعل من بطلاته نساءً لا يشبهن أيقونات التحرّر الغربي، و إنما نساءً ينهضن من قعر الألم، يركضن عكس الاتجاه، ويصرخن بلغتهن الأم: "لن نُباع مرتين، لا للبيض ولا لنسخهم السمراء."

كل شيء في سيرة واثيونغو يشي بعظمة بلا تزييف. هو الرجل الذي سُجن لأنه كتب مسرحية بلغة الكيكويو، فحوّل السجن إلى فصل من فصول المقاومة. وحين نُفي، لم يهجر بلاده، بل حملها معه في لغته. فقد قال:

"المنفى ليس أن تغادر الأرض، بل أن تغادرك اللغة."

قال عنه المؤلف والمفكر الجنوب أفريقي مبولييو مزاماني: إن نغوجي "أعاد تعريف ما تعنيه الكتابة في زمن ما بعد الاستعمار... لقد كسر هيبة اللغة الإنجليزية حين جعل من كيكويو مرآة للفكر النقدي، لا للفولكلور."

أما تشيماماندا أديتشي، فاعتبرته "الأب الروحي للكتابة المناضلة في إفريقيا... الذي فهم مبكرًا أن الرواية ليست مكانًا لعرض الأزياء، بل لعرض الجراح."

حتى الكاتب البريطاني جون بيرغر قال عنه: "نغوجي لا يكتب ضد الغرب، بل يكتب من موقع آخر كليًا... موقع لا يعترف بأن المركز هو أوروبا."

فهل تحتاج نوبل إلى واثيونغو لتتطهّر؟ أم أن واثيونغو أكبر من أن تُمنَح له جائزة تستمدّ قيمتها من النظام الذي حارب وجوده؟

إنها المفارقة التي لا تهدأ: رجلٌ يكتب كما يُكتب اللهب، ويُمنح الآخرون الجوائز لأنهم كتبوا كما تُكتب البلاغات الخالية من الألم، المصممة لإرضاء العابرين.

ولأننا أبناء اللغات الجريحة، نعرف جيدًا أن واثيونغو لا ينتظر جائزة. ينتظر فقط أن تُقرأ كتبه لا على موائد النخبة، بل في فصول مدرسية، على ألواح خشبية، حيث لم تُمحَ آثار المستعمِر بعد، لكن الأمل لا يزال يتهجّى الكلمات الجديدة.

في النهاية، لا نُكرم واثيونغو بمنحه جائزة نوبل. بل نُكرم نوبل لو أنها منحته. وهو في كل الأحوال، قد كتب اسمه في التاريخ بطريقة أعظم من التصفيق: كتبه بالنار.

رحل نغوجي واثيونغو... وبقيت كتبه تحفر في وعي القارئ ما لم تقدر عليه لجان التحكيم.

ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة
الخميس
5 يونيو 2025م
www.december.com
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
december.info25@gmail.com
الأخيرة

أفق بعيد

سم العنصرية

قالوا إن الكلمة مثل الرصاصة، متى ما خرجت لا يمكن إعادتها، هذه جملة معروفة ومتداولة ولا بد أن كثيرين قد مرت عليهم، لكن يبدو أن العسكريين وأمراء الحروب وحدهم لم يسمعوا عنها، رغم أن الرصاص هو مهنتهم وحرفتهم التي يعرفونها.

لا يكتفي أمراء الحرب ولورداتها بالقتل الذي يمارسونه علينا كل يوم، وأعني القتل الجسدي، لكنهم يصرون بأفعالهم واقوالهم أن يصدروا لنا موتا بطيئا آخر، ينخر في جسد الوطن والشعب لعقود مقبلة، وهو رصاص العنصرية والقبلية والجهوية. لم يكتفوا بأن يقتلوا الجيل الحالي، بل يغرسون سمومهم لتصل آثارها لأجيال قادمة بعد أن سمموا أفكارها وزرعوا فيها حقدا لن يزول بسهولة.

كثير من تصريحات المروجين للحرب من الجهتين حملت إشارات مقيتة لقبائل ومناطق بعينها، تحت مسميات المكونات الاجتماعية للتمرد، محرضة عليها وداعية لمسحها من على الارض، ورد عليهم أخرون بالوعيد والتهديد لقبائلهم ومناطقهم. وبدا في كثير من الحالات أن العمل العسكري قد انصاع لهذه التوجيهات وقصف القرى والاسواق فيما يسمى بأماكن «الحواضن الاجتماعية للتمرد» وهي قبائل محددة.

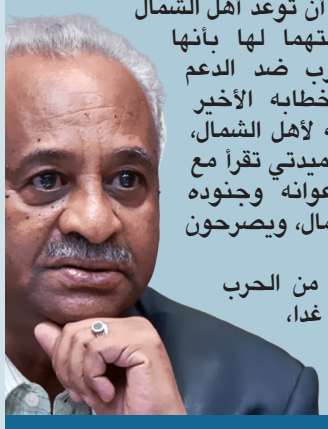

سبق للفريق حميدتي أن توعد أهل الشمال مسميا قبيلة واحدة متهما لها بأنها المحرضة والفاعلة للحرب ضد الدعم السريع، ثم عاد في خطابه الأخير ليكرر مرة أخرى رسالته لأهل الشمال، وبالتأكيد فإن إشارات حميدتي تقرأ مع عشرات الفيديوهات لأعوانه وجنوده التي تتوعد كل أهل الشمال، ويصرحون بأن حربهم اساسا معهم.

هذا السم عمره أطول من الحرب العسكرية التي قد تنتهي غدا، لكن لا أحد يعرف إلى متى سيمتد مفعول هذا السم.

فيصل محمد صالح

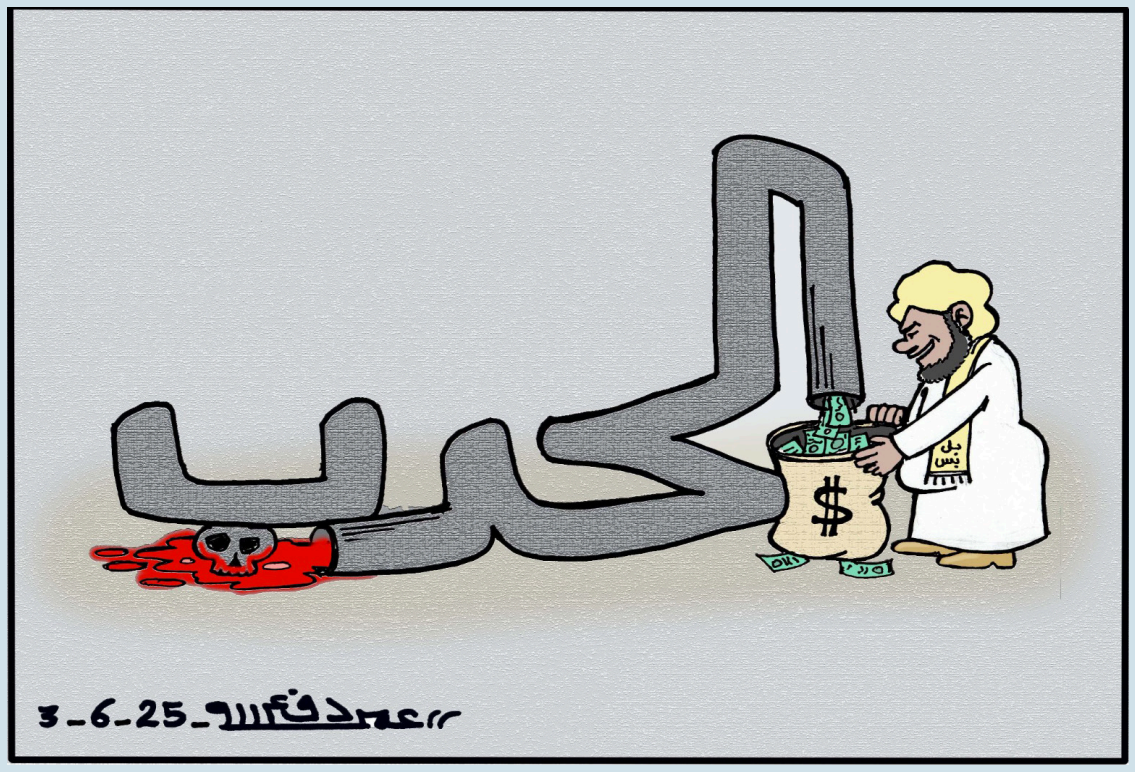

مسألة

تصفير الأخلاقيات...!

هذه هو زمان (تصفير الأخلاقيات) في بلادنا.. تحت رعاية لوردات الحرب وسلطة الانقلاب ووزارة كامل إدريس و(حكومة الكوليرا)..!

وتصفير الأخلاقيات هو تعبير لصحفي لبناني على وزن ما أعلنه أردوغان نقلاً عن مصطلحات الدبلوماسية؛ وقال انه يريد (تصفير الخلافات) مع جيران تركيا...!

الذي ينتظر انجازاً أو خيراً من كامل إدريس فهو كمن ينتظر صدقة من تاجر البندقية (شيلوك اليهودي) أو من ينتظر فعلاً وطنياً من «المؤتمر الوطني» المحلول...!

هذا الرجل صريع شهوة السلطة، الذي ترشح لرئاسة الجمهورية أيام المخلوع في مهمة مماثلة لمهمته الحالية؛ وهي (وضع وردة على تابوت الشمولية وعفن الأنظمة الانقلابية)، بدأ قصيدته كفراً وأشاد بكتائب البراء الإرهابية قبل أن يركع أمام البرهان...! وهو يعلم أن البرهان قاد انقلاباً ضد الحكم المدني...!

يقف مع الانقلاب ضد المنادين بالحكم المدني ويقول إنه يقف (على مسافة واحدة من الجميع) ...!

و(الجليطة الكبرى) إنه وعد بدمج كتائب البراء في الجيش. وقال إنه سوف يمنحها اعتباراً خاصاً في الدخول للكلية الحربية...! إنه يريد تغيير قواعد التنافس الحر بموازنات خاصة وإعفاءات من شروط التأهيل...؟!

هل هي عودة لأيام «السجم والرماد» عندما كانت سلطة الكيزان تمنح الدرجات الأكاديمية لمنتسبي دفاعهم الشعبي...؟!

هذا هو حال بعض المثقفين (على الناصية) الذين يقولون لنا (بلاش كيزانوفوبيا.. الكيزان ما بطالين للدرجة دي).. مع أنهم يعلمون سوءهم.. بل هم أنفسهم مقروصون من الكيزان في (رويحتهم العزيزة) ...!

إنهم يعلمون أن تعريف الكيزان رديف لتعريف الظلم والتآمر والوحشية والإقصاء والفساد والإفساد والتسلط والطغيان والقمع والمحسوبية والشره للسلطة والثراء الحرام...! هذا هو (تصفير الأخلاقيات) الذي نعيشه..الله لا كسّبكم...!

دكتور مرتضى الغالي

عزاء الفقيدة/ نور مكي مدني اليوم الخميس بمسجد الإيمان بمدينة نصر

القاهرة: ديسمبر

انتقلت إلى رحمة مولاها نهار أمس الأربعاء بالعاصمة المصرية السيدة نور مكي مدني والدة أشرف وناصر تاج الدين وعمة الأستاذين/ ماجد سعيد يعقوب ورشيد سعيد يعقوب ووري جثمانها الثرى بمقابر بلبيس عصر أمس.

ويقام المأتم ويتلقى التعازي للرجال والنساء اليوم الخميس 5 يونيو 2025م بمسجد الإيمان بشارع مكرم عبيد بمدينة نصر بالقاهرة جوار حديقة الطفل اعتبارا من الساعة الثامنة وحتى الساعة الحادية عشر مساء بتوقيت القاهرة. تتقدم صحيفة (ديسمبر) بخالص التعازي للأستاذين ماجد ورشيد سعيد يعقوب وأسرة وأهل وكل معارف الفقيدة ونسأل الله تعالى للفقيدة الرحمة والمغفرة.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

عزاء واجب

تشاطر هيئة تحرير (ديسمبر) الدكتورة نجاة الزين محمد الزين، الأستاذة بأكاديمية السودان لعلوم الاتصال، الأحزان في وفاة شقيقتها سهام والتي انتقلت إلى جوار ربها صباح يوم الأربعاء 4 يونيو 2025 بمستشفى شندي. والتعازي موصولة للأستاذ محمد لطيف وأسرته سائلين الله أن يرحم الفقيدة ويسكنها فسيح جناته وأن يلهم آلها وذويها الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

تدشين كتاب «الشاهد الأول ضد بن لادن» للكاتب الصحفي الاستاذ محمد عبدالعزيز بكمبالا

كمبالا: (ديسمبر)

شهدت قاعة الاستاذ محجوب محمد صالح بطيبة برس بالعاصمة الاوغندية كمبالا نهار يوم السبت 31 مايو تدشين كتاب «الشاهد الأول ضد بن لادن .. جمال الفضل سوداني هز القاعدة» للأستاذ الصحفي محمد عبدالعزيز.

وجاء الكتاب في (246) صفحة وتكون من ثلاثة فصول وتطرق لسيرة السوداني جمال أحمد محمد الفضل والمشهور بإسم (جمال الفضل) الذي كان عضواً في تنظيم (القاعدة) الذي شكله اسامة بن لادن منذ ثمانينات القرن الماضي في افغانستان، وسرد الكتاب دور وصلة الفضل بالقاعدة خاصة بعد انتقالها للعاصمة السودانية الخرطوم بكل قياداتها وانشطتها التجارية والاقتصادية وصلتها السياسية والعسكرية والأمنية بنظام الرئيس المعزول عمر البشير بما في ذلك الاختلافات بين الطرفين. ولعب الفضل دوراً محورياً في التحقيقات الأمريكية التي طالت تنظيم القاعدة خاصة بعد الهجمات على سفارتي نيروبي ودار السلام في أغسطس 1998م من خلال المعلومات التي قام بتوفيرها عن القاعدة وهياكلها وقياداتها وأنشطتها وخططها، بجانب الشهادة في المحاكم التي عقدت لمدبري تفجير السفارتين وقيادات القاعدة بعد الغزو الامريكي لافغانستان في اكتوبر 2001م في إطار الحرب على الإرهاب، وافادات من شهود عيان حول أثر وحقيقة تلك الشهادات.

يذكر أن فعالية التدشين أدارتها الاستاذة مديحة عبدالله وابتدار النقاش فيها الاستاذين السر السيد وماهر أبوجوخ بالاستعراض للكتاب والمحتوي والملاحظات، وقام المؤلف الاستاذ محمد عبدالعزيز بالرد والتعقيب على الاسئلة التي وردت ضمن مداخلات الحضور.

(تفاصيل أوفي في عددنا القادم بإذن الله تعالي).